دور الجمعيات الأهلية في تطوير المناطق العشوائية
دراسة حالة لمنطقة العجيزي بطنطا

وجدي شفيق عبد اللطيف (*)

الملخص

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على دور الجمعيات الأهلية في تطوير المناطق العشوائية، ففي ظل تنامي عدد المناطق العشوائية عالمياً وإقليميا ومحلياً مع زيادة وتيرة المد العولمي الذي يزيد الغني غنى والفقير فقراً، وكذلك في ظل الدعوات المتلاحقة المصاحبة للتقليل من دور الدولة في التنمية، والاعتماد على القطاع الخاص والقطاع الأهلي في شراكة ثلاثية، زاد الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية كأحد وأبرز مؤسسات المجتمع المدني في التنمية.

في ضوء ذلك جاءت فكرة إجراء هذه الدراسة بغرض التعرف على ما إذا كانت الجمعيات الأهلية قادرة على القيام بالدور المنوط بها في تطوير المناطق العشوائية، والأدوار التي قامت بها فعلياً في ذلك، وكذلك المعوقات التي تواجهها في أدائها لهذا الدور.

تنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية بالاعتماد على المسح الاجتماعي بالعينة ودراسة الحالة لمنطقة عشوائية شهيرة بمدينة طنطا- محافظة الغربية بجمهورية مصر العربية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها عدم رضا معظم أفراد العينة عن منطقتهم ووصفها بالعشوائية نتيجة لسوء الظروف الفيزيقية والاجتماعية للسكان، وكذلك التأكيد على أهمية تطوير المناطق العشوائية، والبعد عن الإزالة ، والتركيز على الدور الأساسي للدولة وعدم التركيز على القطاع الخاص نظراً لاهتمامه بالربح، كما أشار معظم المبحوثين إلى أن الدور الأساسي الذي تقوم به الجمعيات الأهلية يتمثل في البر والإحسان المتمثل في تقديم المساعدات المالية والمعونات للفقراء والمحتاجين ، والبعد عن الدور التنمويالمطلوب

* أستاذ علم الاجتماع المساعد كلية الآداب – جامعة طنطا – مصر

The Role of Non-Governmental Organizations in Upgrading Squatter Areas: A Case Study in Al-Ajeezy Area in Tanta

Wagdi Shafik Abd El Latif

Abstract

The problem of the study appears in recognizing the role of Non-Governmental Organizations in upgrading squatter areas, in the light of growing squatter areas nationally and globally, and with the growth of globalization which increase the gape between the rich and the poor, and the light of increased and consistent claims to decrease the role of the government in development, and to rely on private sector and non-governmental sector in triplet partnership, Non-Governmental Organization was increased become more concerned in its role in development.

In the light of this, the idea of this study was emerged, to identify whether Non-Governmental Organizations were able to fulfill the upgrading process in squatter areas or not, and the achievements they have in that field, and those hindrances which being in its way.
This study belongs to the descriptive studies depending on the sample social survey, and case study of famous slum in Tanta City – Algharbia Governorate – Egypt.

The study has concluded some results including: the lack of satisfaction of most sample correspondents about their area and describing it as a slum because of bad physical, social conditions of residents. And to assure the importance of the development of the squatter areas, avoid demolition and to concentrate on the central role of the government and not to concentrate on the private sector because it is profitable one, most of correspondents referred to basic role of Non-Governmental Organizations as a charity and financial aids to poor and needy people, and they are away from their required developmental role.

مقدمة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على دور الجمعيات الأهلية في تطوير المناطق العشوائية، ففي ظل تنامي عدد المناطق العشوائية عالمياً وإقليميا ومحلياً مع زيادة وتيرة المد العولمي الذي يزيد الغنى غنى والفقير فقراً، وكذلك في ظل الدعوات المتلاحقة المصاحبة للتقليل من دور الدولة في التنمية، والاعتماد على القطاع الخاص والقطاع الأهلي في شراكة ثلاثية، زاد الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية كأحد وأبرز مؤسسات المجتمع المدني في التنمية.

وليس أدل على أهمية هذه القضية من تزايد الكتابات والدراسات، والتصريحات الرسمية وغير الرسمية عن ذلك الدور، وتلك الشراكة، حتى أن تقرير التنمية البشرية لعام 2008 والذي يصدره معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ركز على دور مؤسسات المجتمع المدني في مصر في صنع السياسات العامة وتشكيلها باعتبارها ركيزة ثالثة في مشروع التنمية إلى جوار الدولة والقطاع الخاص، وأحد البنود الرئيسية في تأسيس عقد اجتماعي جديد، يفتح الطريق للمشاركة المجتمعية لتحقيق تنمية متكاملة تهدف إلى تحسين جودة الحياة وتوفير ظروف أفضل لكافة فئات المجتمع.

ولكي تتحقق تلك التنمية المنشودة، فمن الضروري أن تحلق بجناحيها: النمو وعدالة التوزيع، العدالة التي تتطلب الوصول إلى أكثر الفئات فقراً الموجودة بالمناطق العشوائية، الأمر الذي يتطلب ضرورة مواجهة مشكلة النمو العشوائي ومصاحبته، إما بالإزالة – الكلية أو الجزئية – أو بالتطوير.

وفي مصر تم تحديد المناطق العشوائية على مستوى الجمهورية وتصنيفها من حيث الحاجة إلى الإزالة أو التطوير، وإن كان هذا التحديد ركز على تطوير غالبية المناطق العشوائية. وزادت وتيرة الدعاوى الخاصة بالشراكة في هذا المجال، فقد لوحظ زيادة عدد الجمعيات الأهلية العاملة بهذا المجال، وإن كانت لا تطلق على ميدان نشاطها صراحة تطوير المناطق العشوائية، بل اتجهت نحو العمل في ميادين جزئية منبثقة مثل تقديم مساعدات اجتماعية، والحفاظ على البيئة، وتقديم خدمات ثقافية وعلمية ودينية وغيرها من المجالات المرتبطة بالتطوير.

في ضوء ذلك جاءت فكرة إجراء هذه الدراسة بغرض التعرف على ما إذا كانت الجمعيات الأهلية قادرة على القيام بالدور المنوط بها في تطوير المناطق العشوائية، والأدوار التي قامت بها فعلياً في ذلك، وكذلك المعوقات التي تواجهها في أداء هذا الدور.

أولاً : أهداف الدراسة :

1. التعرف على رؤية المستفيدين والقائمين على أمر الجمعيات الأهلية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية في تطوير المناطق العشوائية.

2. الكشف عن دور الجمعيات الأهلية في تطوير المناطق لعشوائية.
3. التعرف على إمكانية مشاركة الأهالي للجمعيات الأهلية.
4. وصف أوضاع المناطق العشوائية ورضا السكان عنها.
5. الكشف عن المعوقات التي تعوق دور الجمعيات الأهلية في تطوير المناطق العشوائية.

ثانياً : تساؤلات الدراسة :

انطلقت الدراسة من محاولة الإجابة عن تساؤل رئيسي مؤداه :

ما دور الجمعيات الأهلية في تطوير المناطق العشوائية ؟

وانبثق عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية تمثلت في :

1. ما أوضاع السكان في المناطق العشوائية ومدي رضاهم عنها ؟
2. ما أسباب نشأة المناطق العشوائية وكيفية مواجهتها ؟
3. ما مدى وعي السكان بأساليب المشاركة في عملية التطوير وما أوجه مشاركتهم ؟
4. ما اتجاهات المبحوثين نحو الجمعيات الأهلية ؟
5. ما دور الجمعيات الأهلية في تطوير المناطق العشوائية ؟
6. ما المعوقات التي تحول دون قيام الجمعيات الأهلية بدورها في تطوير المناطق العشوائية ؟

ثالثاً : مفهومات الدراسة :

تتمثل المفهومات الأساسية في الدراسة في: المناطق العشوائية، وتطوير المناطق العشوائية، والجمعيات الأهلية.

1- المناطق العشوائية :

تعد المناطق العشوائية ظاهرة عالمية، وتوجد مسميات عديدة للمناطق العشوائية من أكثرها شيوعاً: المناطق غير الرسمية Informal، ومناطق الدخل المنخفض Low – income، والمناطق شبه الدائمة Semi – permanent، ومدن الصفيحShanty Towns، والمناطق التلقائية Spontaneous، والمناطق غير المرخصة Unauthorized، والمناطق غير المخططة Unplanned، والمناطق غير المنظمة Uncontrolled.(Srinivas,n.d.)

ويشير ذلك إلى انتشار هذه المناطق في معظم أنحاء العالم، وكذلك إلى تعقد المفهوم وعدم وضوحه، فقد وجد "مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية"(3003) صعوبة واضحة في تحديد كمي للمفهوم نتيجة صعوبة الوصول إلى مؤشر وحيد لتعريفه نظراً لأنه مفهوم معقد، كما أنه مفهوم نسبي، وبالتالي صعوبة الوصول إلى معيار صالح للتطبيق لفترة زمنية طويلة، وكذلك للخصوصية المكانية للمناطق العشوائية والخصوصية الموجودة لكل منطقة.(UN-Habtat,2003,p.11)

ويلاحظ على كافة التعريفات للمناطق العشوائية الخلط الواضح بينها وبين

المناطق المتخلفة باعتبارها من أكثر المفهومات شيوعاً، فبالرغم من تشابه خصائص المناطق العشوائية والمتخلفة فإنه يوجد اختلاف رئيسي يتمثل في جانب الشرعية، تلك الشرعية التي توجد في المناطق المتخلفة، وتفتقر إليها المناطق العشوائية. ويمكن الإشارة إلى اختلاف آخر بين المناطق المتخلفة والمناطق العشوائية يتمثل في أن المناطق المتخلفة غالباً ما توجد في مناطق في قلب المدينة انتقل منها سكانها القدامى إلى مناطق أكثر حداثة، بينما توجد في الغالب المناطق العشوائية على أطراف المدينة، حيث يمكن أن تكون هناك فرصة لوجود أراضي فضاء أكثر مما توجد في قلب المدينة.

فترى" مريم"(1998) أن صفة العشوائية تعبر عن غياب التخطيط والتنظيم والشرعية، بمعنى أنها مناطق تنشأ من خلال الجهود الفردية الذاتية دون تخطيط فردي أو جماعي وفي غياب التخطيط العمراني للدولة أو المجتمع المحلي وارتفاع حجم التشويه والعجز الواضح في الخدمات. أما غياب الشرعية فيرجع إلى انتهاك القانون خاصة وأن تعدي مجموعات البشر على مناطق تقع في إطار ملكية الدولة يجعل إقامتهم في هذه المناطق غير شرعية.(مصطفى، 1998،ص.168)

وتفسر" نعمات" (2007) ظاهرة نشوء المناطق العشوائية في قيام شريحة من المجتمع بأخذ المبادرة وحل مشكلاتها الإسكانية بمفردها خارج نطاق السلطة الرسمية وبعيداً عن نفوذها أو تدخلها ويتم ذلك بإمكانيتها المادية والثقافية المحدودة مما ينتج عن ذلك بيئة عمرانية غير مقبولة من كافة النواحي.(نظمي،وأخرون، 2007،ص.157).

وحدد "باكين" Baken(2000) المناطق العشوائية بأنها تلك المناطق التي تتكون نتيجة للغزو غير المشروع للأراضي العامة والخاصة، وكذلك التي تتكون من خلال التقسيمات غير المسجلة رسمياً أو التقسيمات التي لا تتوافق مع التشريعات المخططة، وتلك التي تنشأ دون الحصول على تراخيص من السلطات المحلية.(Njamwea,2003,p.8)

وعرفها " دينج " Deng و" توركسترا " Turkstra(2002) بأنها مناطق سكنية ذات أوضاع معيشية متدنية تتسم بالنمو السريع والموقع العشوائي والتسهيلات الاجتماعية المحدودة، وملكية الأرض غير الآمنة والفقر والأمراض والصراعات الاجتماعية والبيئية .(Lemma,2005,p.10)

ووفقاً لتقرير "صندوق الأمم المتحدة للسكان"(2007) فإن الأسرة المعيشية في العشوائيات هي مجموعة من الأفراد يعيشون تحت سقف واحد في منطقة حضرية ويفتقرون إلى واحد أو أكثر من الجوانب الآتية : الإسكان الدائم، مساحة كافية للمعيشة، والحصول على مياه آمنة، والحصول على مرافق صرف صحي وعلى حيازة مأمونة.(مارتين، وآخرون،2007،ص.16)

وحدد "سليمان" Soliman (1995) الخصائص السوسيو – اقتصادية

لسكان المناطق العشوائية في المكانة الاجتماعية المتدنية من حيث التسهيلات الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى التعليم وزيادة المشكلات الصحية ومعدل المواليد المرتفع والزحام. (Soliman,1995,p.306)

وحدد "مدبولي" Madbouly (2005) المناطق العشوائية في مصر بأنها : أي بناء على أراضي ليست مخصصة لذلك (مثل الأراضي الزراعية أو الصحراوية المملوكة للدولة)، ولا يتبع البناء التخطيط أو قوانين البناء أو النظم الفنية، لذلك فإن المناطق العشوائية غير معترف بها من قبل الحكومة وغير مسجلة .(Madbouly,2005,p.1). **ويمكن أن نحدد المناطق العشوائية إجرائياً بأنها : " ظاهرة عالمية توجد في جميع دول العالم، لكن الاختلاف في نسبة وجودها وسياسات الدول في التعامل معها، وهي عبارة عن مناطق سكنية تفتقر إلى الناحية الشرعية، سواء أنشئت على أراضي غير معدة للبناء خاصة أو عامة أو بالبناء دون الحصول على التراخيص المطلوبة من الجهات المسئولة، مما يجعل الدولة لا تعترف بها في البداية، وبالتالي تفتقر إلى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والبنية التحتية من مياه شرب آمنة وصرف صحي وطرق ممهدة، وينتج وضع مخز تحاول الدولة مواجهته إما بالإزالة – الكاملة أو الجزئية – أو بالتطوير".**

ويوضح التعريف السابق عدة خصائص للمنطقة العشوائية من أبرزها:الافتقار إلى الشرعية، والفقر ومصاحباته الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية غير الكافية وغير الملائمة، والبنية التحتية غير الكافية.كما يوضح التعريف أن هذه المشكلة بمثابة ظاهرة عالمية، نشأت في معظم الدول نتيجة لإتباع سياسة التجاهل وعدم الاكتراث، ثم ما أن لبثت هذه الدول إلى التنبه إليها إما بفعل مؤثرات داخلية أو خارجية لمواجهتها إما بالإزالة أو بالتطوير.

2- تطوير المناطق العشوائية :

يتضمن تطوير العشوائيات وفقا "لداسجبتا ولال"Dasgupta&Lall (2006) تقديم مجموعة الخدمات الأساسية التي تشمل: إمدادات المياه النظيفة، والتخلص من المخلفات وجمع النفايات والإسكان والطرق المتاحة والإنارة والمدارس والمستشفيات ومراكز المجتمع المحلي(Dasgupta&Lall, 2006,p.3)

فتطوير المناطق العشوائية يشمل أشياء عديدة تعني في أبسطها مجموعة الخدمات الأساسية المتمثلة في إمدادات المياه وسبل التخلف من المخلفات الصلبة والسائلة وتحسين تنمية المجتمع المحلي، وتتمثل ميزة التطوير في حصول الناس على بيئة معيشية آمنة وصحية دون تهجيرهم.(Wahat is Urban Upgrading.n.d.)

ويعني ذلك أن التطوير هو إعطاء السكان حقهم في السكن الذي حددته لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية " بجنيف "، كما ذكرها "هاتشزرمير" Huchzermeyer(2006) المتضمن سبعة عناصر هي : الملكية الآمنة، وإتاحة الخدمات والبنية التحتية، وإمكانية الشراء، وملائمة المسكن، والإتاحة الفيزيقية،

والموقع المناسب، والكفاية الثقافية.((Huchzermeyer, 2006.p.15

ويذهب " نااينتيد وليندن " Niented & Linden (1988) إلى شمول مشروعات تطوير المناطق العشوائية في الغالب مكونين أساسيين هما: وضع الأساس الشرعي للإسكان، وتزود الحكومات هذه المناطق بالبنية التحتية التي لا يستطيع السكان تقديمها بالجهود الذاتية مثل إتاحة مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحي وغيرها. (13)

فوفقاً لتقرير مجلس الشورى بمصر(د.ت)، يعد ذلك المدخل الأساسي لضمان نجاح عملية التنمية الشاملة والمستدامة في هذه المناطق التي يتم تطويرها نتيجة لأنها تعتبر من وجهة نظر الفقراء ومحدودي الدخل قاطني المناطق العشوائية صك الأمان والاطمئنان وعدم الخوف من الطرد أو الإزالة، الأمر الذي سيؤدي إلى بناء جدار من الثقة بين المواطنين في تلك المناطق والأجهزة الحكومية المختلفة، ومد جسور التعاون والعمل المشترك نحو تطوير تلك المناطق.(مجلس الشورى، د.ت)

وحدد " مارتن " Martin (1990) مميزات تطوير المناطق العشوائية في المحافظة على الإسكان منخفض التكاليف بمجرد وجوده في موقعه الحالي، وأنها تحافظ على بناء المجتمع المحلي والعلاقات الاجتماعية الموجودة، كما تقلل من الاضطراب الاجتماعي الذي يمكن أن ينتج في حالة إزالة المناطق العشوائية.((Chognill,1995,p.409

وبالرغم من أهمية التطوير يرى ضرورة عدم اعتبار تدخل الدولة بمثابة الحل لكافة مشكلات المناطق العشوائية، إذ من الضروري وجود عدة استراتيجيات يتم تنفيذها في وقت واحد، ويكون التطوير الذي يعالج المشكلات بالمسكنات فقط إحداها إلى ضرورة أن تكون برامج التطوير جزءاً من استراتيجية شاملة، فكما يرى فإن "إبراهيم" (2003) إن الرؤية الضيقة لمشكلة المناطق العشوائية التي حققت نمواً سرطانياً ترى أنها مشكلة إسكان فقط، وتركز على التشوه الجمالي والقبح الذي يصيب المدن الكبرى، ولكن يجب إدراك أن المشكلة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية.(إبراهيم، 2003، ص.163)

في ضوء ما سبق حدد تقرير الأمم المتحدة عن المستوطنات البشرية UN-Habitat (2007) تعريفا لتطوير المناطق العشوائية مؤداه أنه مجموعة من التحسينات البيئية والتنظيمية والاجتماعية والفيزيقية التي تتم بصورة تعاونية بين المواطنين وجماعات المجتمع المحلي ورجال الأعمال والسلطات المحلية. (UN-Habitat, 2007 ,p.2)

ويتفق الباحث مع التعريف السابق للتطوير، وذلك لتضمنه كافة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتطوير، وعدم الاقتصار على التحسين في البني التحتية فقط، وكذلك لتأكيده على المشاركة المجتمعية من قبل الأهالي والجمعيات

الأهلية والقطاع الخاص والجهات الرسمية.

3- الجمعيات الأهلية :

توجد مصطلحات عديدة تستخدم للإشارة إلى المنظمات غير الحكومية من أبرزها المنظمات غير الحكومية Non-Governmental، والمنظمات غير الهادفة للربح Non-Profit، والمنظمات التطوعية الخاصة Private Voluntary، ومنظمات التنمية غير الحكومية Non-Governmental Development، والمنظمات غير الحكومية المنظمة حكومياً Government-Organized NGOs [GONGOs] والمنظمات غير الحكومية التي تديرها الجهات المانحة Donor-Organized [DONGOs]، والحركات الاجتماعية Social Movements، والمجتمع المدني Civil Society، والمنظمات المعتمدة على المجتمع المحلي Community- based، والمنظمات الجماهيريةPeople's Organization. (Keywords an Concepts.n.d.)

وتشير المسميات المختلفة إلى الخلط الواضح والغموض وكذلك إلى معايير مختلفة لتحديد المفهوم الخاص بالقطاع الثالث Third Sector أو القطاع الأهلي تمييزاً عن الدولة والقطاع الخاص والتي من أبرزها التطوع والمشاركة الاستقلالية واستبعاد هدف الربح، باعتبار أن هذه المعايير هي الأساس في تحديد المفهوم.

فقد ذكرت الهيئة العالمية للصليب الأحمر تعريفات المؤسسات الدولية للمنظمات الدولية منها على سبيل المثل تعريف البنك الدولي بأنها منظمات خاصة تقوم بأنشطة لتقليل المعاناة أو لتحقيق مصالح الفقراء أو حماية البيئة أو تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية أو الالتزام بتنمية المجتمع المحلي، وفي الاستخدام الواسع فإن المصطلح يمكن أن يطلق على أي منظمة غير ربحية مستقلة عن الحكومة،وتعريف الأمم المتحدة بأنها أي جماعة تطوعية من المواطنين غير هادفة للربح منظمة على المستوى المحلي أو القومي أو الدولي. (The International Committee of the Red Cross.n.d.)

وتعرف الجمعيات الأهلية في هذه الدراسة اجرائيا علي أنها" الجمعيات المشهرة في وزارة الشئون الاجتماعية (التضامن الاجتماعي حالياً)، والتي تصنف إلى جمعية تنمية وجمعيات رعاية**"**

رابعاً : التوجه النظري للدراسة :

يوجد اتجاهان نظريان رئيسيان لمعالجة قضية المناطق العشوائية يمكن تحديدهما باختصار لأغراض الدراسة في :

1- الاتجاه الليبرالي : ويتزعمه " جون تيرنر " J.Turner ويرى أن الإسكان ليس مجرد مأوى، ولكنه عملية تعتمد بدرجة كبيرة علي النشاط الإنساني، ويستوجب ذلك ضرورة النظر إلى المسكن في ضوء الوظيفة التي يؤديها لمن يستعمله، وليس من حيث خصائصه الفيزيقية كما يجب استبدال القيم المادية بقيم الاستعمال البشري عن

الحكم على مدى ملائمة أو صلاحية المسكن(الحسيني، 1991، ص ص 26-27). وبالتالي هناك ضرورة للنظر لهذا النمط من الاسكان في ضوء ما يؤديه من وظيفة بغض النظر عن حالته.

ولا أتفق مع هذا الاتجاه، فبالرغم من أن الإسكان العشوائي يسد جانباً من الطلب على الإسكان، فإنه في النهاية إسكان متدني، يخلق من المشكلات أكثر مما يحل، هذا فضلاً عن افتقاره لشروط الحياة الآدمية، كما أن الدعوة لتطوير هذا الإسكان بما يحقق حاجات السكان يجعل الحكومة بدور المعالج الذي يعطي مريضه المسكنات حتى لا يشعر بالمرض الذي يعاني منه دون أن تقوم بمعالجة المرض نهائياً وينفي عنها الدور الوقائي الذي يجب أن تقوم به حتى تحول دون امتداد هذا المرض الاجتماعي إلى مناطق أخرى، فمن الضروري أن يتزامن مع برامج التطوير – التي نرى أنها ضرورية لمعيشة سكانها في ظروف آدمية – برامج أخرى تعالج الأسباب الحقيقية التي أدت إلى وجود المناطق العشوائية.

2- الاتجاه الماركسي : ويعد "رود بيرجس" R. Burgess أحد رواد هذا الاتجاه حيث يرى أن رؤى " تيرنر " تنطوي على مضامين اقتصادية وأيديولوجية تستهدف الحفاظ على الوضع القائم والظروف العامة للنمو الرأسمالي (Nientied& Linden.1988.p140) ويوضح " بيرجس " وجهة نظره في هذا السياق ذاهباً إلى أن المسكن العشوائي، وإن كان لا يدخل خلال عملية إنشائه في إطار الدائرة الرأسمالية، إلا أنه يدخل في إطار الإنتاج السلعي الصغير الذي يتكامل مع النظام الرأسمالي ذاته.(الحسيني، 1991، ص27)

ومن الجوانب الهامة في هذا الاتجاه هي إبرازه للأبعاد العالمية لمشكلة الإسكان، تلك الأبعاد التي تزداد آثارها في ظل المرحلة العالمية والمتغيرات الدولية الجديدة التي طرأت في السنوات الأخيرة، هذا فضلاً عن إدراكه للبعد الطبقي قضية الإسكان، ذلك البعد الذي يمثل جانباً تحليلياً هاماً يمكن من خلاله التوصل إلى العديد من القضايا والتي من أهمها بروز ظاهرة المناطق العشوائية. **وفي ضوء ذلك انطلقت الدراسة من الموجهات النظرية التالية :**

أ- إن مشكلة العشوائيات ذات أبعاد عديدة عالمية ومحلية تكاملت حتى انتهت بالظاهرة إلى وضعها الحالي، وذلك على النحو التالي :

*إن المشكلة ذات أبعاد عالمية نتيجة لتأثير دول المركز – الدول المتقدمة – على دول الهامش وشبه الهامش – الدول النامية – كما أنها ذات أبعاد تاريخية نجمت عن تجاهل الدولة لها حتى تضخمت ووصلت إلى وضعها الحالي.

*إن الانسحاب المتسارع للدولة من المجالين الاقتصادي والاجتماعي في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، وتقليص الإنفاق سيؤدي بدوره إلى تفاقم المشكلة، وزيادة عدد قاطني هذه المناطق، بل وزيادة عددها في ظل الارتفاع المستمر لأسعار الإسكان ومدخلاته المختلفة بما يفوق قدرة محدودي الدخل.

*بالرغم من أهمية القطاع الخاص، إلا أن الانسحاب الكلي للدولة من مجال الإسكان، سيؤدي إلى المزيد من التفاوتات الاجتماعية، ومن ثم الظلم الاجتماعي لمحدودي الدخل.
*لا سبيل لتطوير العشوائيات، إلا بدور قوي للدولة مدعم بشراكة من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.
ب- تؤثر مشكلة المناطق العشوائية على القيم الاجتماعية، كالانتماء والمشاركة والعمل الجاد وغيرها من القيم تأثيراً سلبياً.

فكما يرى " ليلة "(1993) توجد ثلاثة احتمالات أساسية تتولد عن عدم إشباع الحاجات الأساسية ومنها الحاجة إلى المسكن - ذلك المسكن الآمن الذي يتيح للإنسان خصوصيته وآدميته، وذلك المسكن غير المتوافر في كثير من المناطق العشوائية هي :
*أن يعيش الإنسان داخل المجتمع رافضه محاولاً الانتقام منه، وذلك من خلال التحول إلى سلوكيات منحرفة انحرافاً إجراميا، أو بممارسة السلوك الانتهازي الذي يرى في الغايات الخاصة أهدافاً واجبة التقديس مع الإيمان باستخدام أية وسائل قد تجسد له هذه الغايات.
*الانسحاب والانزواء من الحياة الاجتماعية للمجتمع ومعايشته دون التفاعل الايجابي معه ودون الشعور بالانتماء له.
*أن يعيش الشباب مهاجراً داخل الوطن رافضاً لهذا الواقع ساعياً للهرب منه إلى مكان يساعد على تحقيق إمكاناته وإشباع حاجاته الأساسية.(ليلة، 1993، ص180)
جـ- من الضروري عدم النظر إلى برامج التطوير على أنها إعادة لمسة جمالية على المباني والشوارع فقط، وإنما هي منظومة متكاملة من البرامج الاقتصادية – توفير فرص عمل – قروض – مساعدات – مساكن – بنية تحتية، وبرامج اجتماعية وثقافية، تقع مسئوليتها على كافة الجهات بدءاً من الدولة والأهالي والقطاع الخاص والمجتمع المدني بصفة عامة.

خامسا : قضايا الدراسة :

1- الأبعاد المجتمعية لظاهرة المناطق العشوائية :

يذهب "سيزرمان" Sethuraman(1997) إلى أن الدول النامية تواجه تحدياً تنموياً خطيراً نتيجة للتحضر السريع، وخطى التحضر المتسارع ارتبط بتدهور وفساد البيئة وتدهور مستويات المعيشة، ففي معظم الدول النامية يلاحظ فشل الاستثمار في البنية التحتية في ملاحقة النمو المتسارع للسكان الذي له تأثير مباشر على ظروف المعيشة بالإضافة إلى إنتاجية العمل والموارد الأخرى.(Sethuraman,1997,p1)

لذا يري "ماجيوزان، وتيبال" Maguizan&Tebbal (2004) أنه إذا لم تتخذ إجراءات تنموية فاعلة، فمن المتوقع أن يزيد سكان المناطق العشوائية في العالم بحوالي مليون نسمة من حوالي (0.9) بليون عام 2001 إلى بليون عام 2030، أي أن نسبة سكان المناطق العشوائية ستزداد من (32%) في عام 2001 إلى (41%) من إجمالي إسكان الحضر في العالم عام 2030. كما أن حوالي نصف هذه الزيادة المتضخمة سيحدث في الدول النامية خاصة في جنوب شرق آسيا وصحراء أفريقيا . (Maguizan&Tebbal, 2004,p2)

ويعني ذلك أن مشكلة التضخم العشوائي مشكلة عالمية، ولكنها تزداد حدة في الدول النامية، حيث مستويات التحضر المرتفعة غير المصاحبة بمستويات متعادلة من التنمية. فمشكلة المناطق العشوائية ترجع إلى: مستويات الدخل المنخفض، فالمناطق العشوائية وفقا "لكارولايني" Carolini (2003) تنتج نظراً لعدم القدرة على شراء المساكن والخدمات المرتبطة بها، والنمو الماكرو اقتصادي الضعيف نتيجة للسياسات الحكومية غير الملائمة، ومصيدة الفقر وعدم قدرة السكان على شراء المساكن، والهجرة المتسارعة ومعدل النمو الطبيعي المرتفع، وعدم كفاية القاعدة الاقتصادية المستديمة في المدينة، والولاء الحكومي الضعيف لفقراء الحضر. (Carolini,2003,pp12-15)

ويري الباحث في ذلك أن نقص المعروض وعدم التوازن بين العرض والطلب فيما يخص الإسكان الذي يتناسب مع القوة الشرائية المحدودة لسكان المناطق العشوائية هو أحد الأسباب الرئيسية للمشكلة.

ولمواجهة مشكلة المناطق العشوائية المتنامية، قدمت حكومات ومؤسسات مالية دولية برامج عديدة تهدف إلى التقليل من النمو المستقبلي لهذه الظاهرة، وتضمنت وثيقة تنمية القرن الحادي والعشرين التي أعدتها الأمم المتحدة في هدفها الحادي عشر " مدن بلا عشوائيات " Cities without Slums، وذلك لتحسين نمط حياة مائة مليون ساكن في المناطق العشوائية حتى عام 2020.(Dasgupta,Lall,2006,p2)

وبغض النظر عن الأهداف الأيديولوجية الخفية لتلك المساعدات والقروض المقدمة من البنك الدولي، فإننا نرى صعوبة تحقق ذلك الهدف في 2020، بل على العكس فإن كل التوقعات تشير إلى ارتفاع معدلات نمو سكان المناطق العشوائية وعدد هذه المناطق عاماً بعد آخر. وفي ضوء ذلك نجد اختلافاً في السياسات الحكومية واستجابة الحكومات نحو هذه الظاهرة، ويمكن حصر أبرز تلك الاستجابات في:

أ- التجاهل :

فقد ذكر تقرير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(2007) أن التجاهل كان بمثابة الاستجابة الشائعة في معظم الدول النامية حتى بداية سبعينات القرن

الماضي،وانعكس تجاهل حقيقة المناطق العشوائية في المدن – ومن ثم حقوق ساكني هذه المناطق – في كثير من الوثائق التخطيطية التي قدمتها الحكومات المحلية والمراكز الحضرية قبل السبعينيات من القرن الماضي، لذلك لم توضع المناطق العشوائية على خرائط استخدام الأرض، وإنما كانت توضع كنقاط سوداء يشار إليها على أنها مناطق غير متطورة. (UN-Habitat, 2007 ,p.2)

ويرى الباحث أن هذه الاستجابة هي السبب الرئيسي في تفاقم الظاهرة في وضعها الحالي، فلعل التساؤلات التي تبرز هنا لماذا لم يتم إحداث تنمية ريفية – حضرية حتى لا تحدث تلك الموجات المتسارعة من الهجرة كما يرى أنصار تلك السياسة، أو بالأحرى الوقاية من المرض الاجتماعي المتضخم حالياً قبل وقوعه عن طريق تقديم خدمات إسكانية بما يتناسب مع القوة الشرائية لمحدودي الدخل، وبالطبع فإن هذا المجال لا يتناسب مع طبيعة القطاع الخاص الهادف للربح، أو قدرات وإمكانيات الجمعيات الأهلية المحدودة الإمكانيات والقدرات كما أبرزت العديد من الدراسات، ومن ثم كان من الضروري أن تقع مسئولية ذلك على عاتق الدولة.والجدير بالذكر أن الحكومة المصرية لم تشرع في مواجهة مشكلات المناطق العشوائية بالجدية المطلوبة، إلا بعد أن استفحل النشاط الإرهابي من جانب الجماعات الأصولية، حيث كانت هذه الجماعات تنفذ أعمالها الإرهابية ثم تختفي داخل هذه المناطق دون أن تتوصل الشرطة إلى العناصر التي نفذت هذه الأعمال.

ب- إزالة المناطق العشوائية :

ذهب "روندنللي" (1990) في دراسته عن اسكان فقراء الحضر في الدول النامية إلى اتجاه حكومات الدول النامية إلى نقل الفقراء من المناطق المتخلفة وإعادة توطينهم في مساكن قليلة التكلفة، بيد أن هذه السياسة لم تحقق أهدافها المرجوة. ففي خمسينيات القرن الماضي أزالت الحكومة الفلبينية المناطق العشوائية، وأعادت توطين سكانها إلى مناطق تبعد من (35) إلى (40) كيلو متراً عن مركز المدينة " مانيلا "، ولكن بسبب نقص الحماية والخدمات وفرص العمل في المواقع الجديدة، عاد معظم السكان بسرعة إلى المناطق العشوائية، وقام الفقراء منهم ببناء مدن صفيح جديدة.(Rondinelli,1990,pp156-157)

ويمكن القول بأن هذه الاستراتيجية لا تمثل علاجاً للمشكلة، وذلك لأنها لم تنظر أو تتعامل مع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لسكان هذه المناطق، ولم تحل أسباب المشكلة، بل تعاملت مع النتائج دون الأسباب، هذا فضلاً عن أنها مكلفة جداً وتتطلب إمكانات كثيرة تفوق إمكانات وموارد الدول النامية المحدودة أصلاً. كما أن إزالة العشوائيات لن يحل المشكلة، ولعل المثال الفلبيني السابق خير مثال على ذلك، وأيضاً ما حدث في " الدويقة " بهضبة المقطم مؤخراً ورفض سكان المناطق القابلة للانهيار الانتقال للمساكن التي وفرتها الحكومة بمناطق أخري نظراً لمساحتها الضيقة (65 متر) بالنسبة لمتوسط حجم الأسر (6-9)

أفراد. هذا فضلاً عن أن إزالة منطقة عشوائية عادة ما يصحبه قيام منطقة عشوائية أخرى.

جـ - تطوير المناطق العشوائية :

حدد "البنك الدولي" (2001) نمطين من مداخل تطوير المناطق العشوائية هما تحسين الجيرة، وتحسين أو تطوير خدمات المدينة بصفة عامة، وللانتقال من مشروعات تطوير المناطق العشوائية إلى برامج التطوير الكبيرة من الضروري أن تتوافر عدة عناصر منها: الولاء السياسي : فتشير الخبرات الدولية في تطوير المناطق العشوائية إلى أن المعوقات الكبرى ليست مالية ولكنها سياسية ومؤسسية، والاعتماد على الخبرات الموجودة، ورغبة سكان المنطقة في مشروعات التطوير، والملكية الآمنة، وتقوية المحليات ومشاركة المجتمعات المحلية، وتحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية.(World Bank ,2001,pp13-14)

وتشير الجوانب السابقة إلى أهمية التطوير، وكذلك أهمية شراكة الجمعيات الأهلية للحكومة والأهالي في هذه البرامج، فما هو دور الجمعيات الأهلية في ذلك، هذا ما سنتناوله في القضية التالية.

2 - الجمعيات الأهلية والمشاركة في تطوير المناطق العشوائية :

ذهب" ثومبسون، وميتلين" Thompson&Mitlin (1995) في دراستهما عن المشاركة كمبدأ أحد المكونات الهامة لبرامج التنمية الناجحة حيث أنها تؤدي إلى زيادة وعي الفاعلين والجماعات الرئيسية على مستوى المجتمع المحلي، كما تحسن من نوعية وكمية المعلومات عن الظروف والأوضاع المحلية وتحديد خيارات التنمية المحلية والممكنة وتعبئة الموارد المحلية والخارجية لتلك الخيارات، ودعم السكان المحليين قي تحديد القيود والأولويات والأفعال، ودعم الثقة بالنفس وقدرة المنظمات المحلية وتطوير ودعم الآليات لحل الصراعات المحلية.(Thompson,Mitlin,1995,pp235-236)

ويرى "أفندي" (2000) قيام فكرة المشاركة انطلاقاً من أن العالم قد تحول إلى قرية صغيرة الأمر الذي خلق روحاً جديدة للتعاون والمشاركة من أجل حل المشكلات القائمة التي لم تعد قابلة للحلول المنفردة. وإذا ما طبقنا ذلك على المستوى القومي فإنه لا بديل عن المشاركة بين مؤسسات القطاع العام وشركات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.(أفندي، 2000، ص106)

في حين يرى الباحث أن الحكومة بمفردها لا يمكن أن تواجه مشكلة العشوائيات، إلا انه يجب ألا تترك المجال كلية للقطاع الخاص، لأنه من المؤكد أنه يسعى للحصول على هامش ربح يتراوح بين الضيق والاتساع، إلا انه من شبه المؤكد لن يتحقق في الإسكان منخفض التكاليف، وإنما يتحقق في مجال الإسكان الفاخر، وليس أدل على ذلك من هذا السيل الجارف من الإعلانات عن القرى والمجتمعات السياحية التي تفوق أسعارها أحلام – وليس واقع – متوسطي الدخول

وليس قاطني المناطق العشوائية فقط. كما أنني لا نتفق في الاعتماد بصورة أساسية على المساعدات والقروض الدولية لما لها من مضامين أيديولوجية خفية. وبالتالي يبقى حائط السد الأول في مواجهة مشكلات المناطق العشوائية في الدول – حكومات مركزية ومحلية – يساندها في أداء دورها المجتمع المدني.

وتلعب المنظمات غير الحكومية دوراً في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كثير من الدول النامية، خاصة بعد تعثر بعض خطط التنمية التي اضطلعت بها الحكومات، مما اضطرها إلى البحث عن منهج أكثر مرونة والتزاماً وكفاءةً في العمل التنموي ولا تحركه في نفس الوقت بواعث الربح الخاص، وقد تمثل ذلك في جهود وأنشطة المنظمات التطوعية التي بدت للبعض قادرة على أن تلعب دوراً ايجابياً في عمليات التنمية (44).

وترى " نادرة وآخرون" (2006) وضوح هذا الدور مع بداية الألفية الثالثة كقوى هامة وفاعلة ودافعة لتطوير وتنمية المجتمعات المحلية، حيث تأخذ دور الشريك في تبني القضايا القومية الهامة، وتساهم في تبني منظومة تكامل الأداء والأدوار لتطوير التنمية البشرية.(وهدان وآخرون، 2006، ص2)

لذا ذهب " الحسيني" (1991) إلى عدم إمكانية تطوير العشوائيات دون مشاركة شعبية حقيقية، فحكومات الدول النامية لا تستطيع أن تواجه أزمة طاحنة كالإسكان الفقير بمفردها، دون تعاون أصحاب المصلحة الحقيقية، لذلك أصبحت المشاركة الشعبية ليست مطلباً سياسياً لاستكمال واجهة سياسية، وإنما هي مدخل أساسي لمواجهة مشكلة العشوائيات في الدول النامية، وهذه المشاركة الشعبية هي المدخل الحقيقي لما يمكن أن يطلق عليه ديمقراطية الإسكان.(الحسيني،1991، ص124)

وترى " أبو السعود" (1996) أن الجمعيات الأهلية تلعب دوراً في تنمية وتطوير المناطق العشوائية، خاصة مع زيادة اهتمام الدولة بهذه الجهات غير الحكومية، بالإضافة إلى قدرة بعض الجمعيات على توفير التمويل اللازم لبعض مشروعات التنمية، إلا أنه يمكن استثارة جهود الأفراد القاطنين للمساهمة الايجابية في تنمية مجتمعاتهم، ولا تعني هنا المساهمة المادية، بل يمكن تقديم أشكال مختلفة من المساهمات غير المادية.(أبو السعود،1996، ص 46)

وإذا كانت الآمال على قيام الجمعيات الأهلية بدور ملموس في تنمية المناطق العشوائية، فما الدور الذي قامت به الجمعيات الأهلية في منطقة العجيزي بطنطا، وما المعوقات التي تحول دون أداء هذا الدور، وكيفية مواجهتها، هذا ما سيحاول الجزء التالي من الدراسة الإجابة عليه.

سادساً: الرؤية المنهجية للدراسة :

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي اعتمدت على :

1. دراسة الحالة : حيث تمثل الحالة هنا إحدى المناطق العشوائية الشهيرة بمدينة طنطا بمحافظة الغربية، وهي منطقة العجيزي.
2. الطريقة المقارنة : حيث تتم المقارنة بين رؤى مقدم الخدمة (القائمين على الجمعيات الأهلية) ورؤى المستفيدين (سكان المنطقة) .
3. المسح الاجتماعي بالعينة : حيث جمع الباحث البيانات من عينة من سكان منطقة العجيزي.

واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على :

1. دليل مقابلة مفتوحة: موجه للقائمين على أمر الجمعيات الأهلية.
2. استمارة مقابلة : لسكان المنطقة العشوائية، حيث تم إعداد الاستمارة بصورة مبدئية من خلال القيام بعدة زيارات استطلاعية ونقاشية مع سكان المنطقة العشوائية ثم تم تطبيق اختبارات الصدق والثبات من خلال :

أ- اختبار قبلي على (25) حالة من سكان المنطقة العشوائية من خلفيات اقتصادية واجتماعية مختلفة، ثم أعيد تطبيق الاستمارة بعد خمسة عشر يوماً، وتم استبعاد الأسئلة التي قل فيها معامل الارتباط عن (0.7) وكذلك تعديل صياغة بعض الأسئلة التي أبدى المبحوثين عدم فهمهم لها.

ب- عرضت الاستمارة على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة طنطا، وبعض المسئولين في الجمعيات الأهلية.

وتمثلت مجالات الدراسة في :

1- المجال المكاني : تم اختيار منطقة العجيزي بطنطا لتمثل وحدة دراسة الحالة، ويرجع اختيار هذه المنطقة تحديداً نظراً لقلة عدد الدراسات الاجتماعية التي أجريت عليها، وكذلك لوجود مساكن للعشش بها، وملاحظة انطباق كافة خصائص المناطق العشوائية عليها. وتعد منطقة العجيزي من أبرز المناطق العشوائية، فهي من أكبر مناطق ذوى الدخل المنخفض والمتوسط ، وبالتالي فهي تعانى من مشكلات عديدة منها ارتفاع الكثافة السكانية والافتقار إلى الخدمات وصعوبة الوصول إليها ونقص المرافق.

ووفقا لدراسة "وزارة الإسكان والمرافق العمرانية " (2010) عن مدينة طنطا، تمثل منطقة العجيزي الحد الجنوبي للمدينة بمساحة ٨.٣٨٩ فدان،و يحدها من الشرق خط السكة الحديد، و من الجنوب قناة .طنطا الملاحية،معظم الطرق الداخلية في المنطقة غير مرصوفة ويصل متوسط عروض الشوارع بها من ٨- ١٠ متر. تمثل نسبة الخدمات و المرافق ٨٦.١٥ % من إجمالي الكتلة المبنية متمثلة في خدمات دينية(مساجد) و مرافق (محطة مياه شرب) و بعض الخدمات التجارية و نجد إن هناك نقص في الخدمات التعليمية و الصحية و الاجتماعية،و اغلب استعمالات الأراضي بهذه المنطقة أراضى زراعية. النمط السائد إسكان حضري متمثل في مباني

سكنية أغلبها عمارات.(وزارة الإسكان والمرافق العمرانية،2010)

2- المجال الزمني للدراسة : استغرقت مدة إجراء الدراسة الميدانية ثلاثة شهور منذ منتصف شهر يونيو وحتى منتصف شهر سبتمبر 2009 وهي الفترة التي شهدت مجموعة من القرارات والتي من أبرزها ذلك القرار المتعلق برفع أسعار السولار والبنزين الذي أدى بدوره إلى موجة من ارتفاع الأسعار لمختلف السلع، وكذلك أزمة الخبز وتدخل القيادة السياسية لحل هذه الأزمة، وكذلك بوادر للأزمة المالية التي يشهدها العالم الآن،الأمر الذي قد يؤثر على استجابة المبحوثين لبعض قضايا الدراسة.

3- المجال البشري :

أ- اعتمدت الدراسة على عينة عمدية بالصدفة من سكان منطقة العجيزي، حيث ساعد الباحث في جمع المادة الميدانية ثلاثة باحثين من الزملاء بقسم علم الاجتماع، وتمت مقابلة المتواجدين في الشوارع وأمام المنازل والعشش من سكان المنطقة الذين أبدوا استعدادهم ورغبتهم في إتمام عملية المقابلة ممن ينتمون إلى هذه المنطقة واستبعاد المارة الذين ينتمون إلى مناطق أخرى.

وتم التطبيق على(223) حالة من سكان المنطقة واستبعاد (28) استمارة تبين من المراجعة الميدانية عدم اكتمال إجاباتهم أو وجود تناقض في إجاباتهم، ليصل عدد الاستمارات الكاملة والمتسقة إلى (195) استمارة، ثم تم الرجوع إلى المنطقة وتطبيق خمس استمارات ليصل إجمالي ما تم تطبيقه إلي (200) حالة.

ب- تم حصر الجمعيات الأهلية العاملة في المنطقة وهي سبع جمعيات ثم تطبيق دليل المقابلة على مسئولين من كل جمعية، وكذلك تم تطبيق دليل المقابلة على عدد من القائمين على أمر(18) جمعية أهلية أخرى بمدينة طنطا، مع التركيز على الجمعيات الأهلية التي توجد في المناطق العشوائية بالمدينة " كمنطقة ستوتة والسلخانة "، ليصل إجمالي ما تم تطبيقه من أدلة المقابلة إلى " خمسين حالة " من القائمين على أمر الجمعيات الأهلية بمنطقة العجيزي خاصة، ومدينة طنطا عامة. وبذلك يتمثل المخطط العام للدراسة في الشكل التالي :

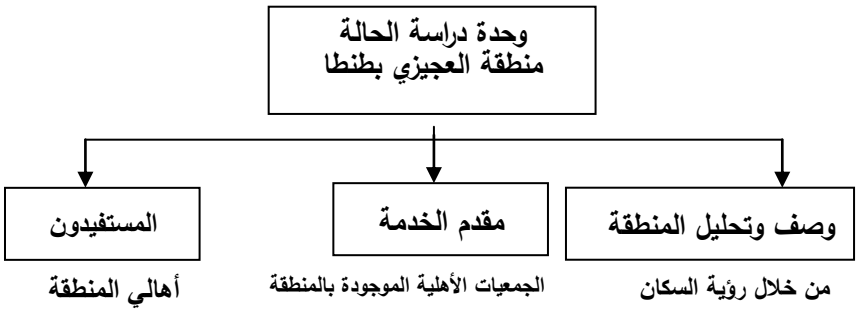

سابعاً : تحليل بيانات استمارة المقابلة (رؤية عينة سكان المنطقة العشوائية):

1- وصف عينة السكان :

أ- النوع: مثّل الذكور (57%) من إجمالي المبحوثين من سكان منطقة العجيزي، ومثل الإناث (43%)، وقد حرص الباحث على وجود النوعين وتمثيلهم بدرجة كافية في عينة الدراسة العمدية، بالرغم من الصعوبات التي واجهت الباحث في إجراء مقابلات مع الإناث في هذه المنطقة العشوائية، نظراً للتحفظ على الحديث مع الغرباء.

ب – السن: بلغ متوسط السن لعينة سكان المنطقة العشوائية (47.5) سنة، بما يشير بدوره إلى ارتفاع أعمار عينة المبحوثين الأمر الذي قد يضفي مزيداً من التعرف على خبرات أكثر، وهذا لا ينفي وجود كافة الفئات العمرية الأخرى في العينة، حتى تتسنى عملية المقارنة فقد بلغت الفئة العمرية (40-50) سنة (36.5%) من إجمالي العينة، تليها فئة الثلاثينيات (32.5%) ثم فئة الخمسينيات بنسبة (18%).

ج- العمل: بلغت نسبة العاملين في العينة (71%) مقارنة بـ (29%) من غير العاملين، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع متوسط السن من جانب، ومن جانب آخر إلى استقرار معظم أفراد العينة العمدية في أعمال متنوعة، ولارتفاع نسبة العاملين في النشاط الحرفي في المنطقة بصفة عامة، ذلك النشاط الذي يدخله الحرفي منذ سن صغيرة، فقد بلغت نسبة العمال في العينة (26.5%)، ونسبة الحرفيين (21.5%) من إجمالي العاملين في عينة السكان.

د- الحالة التعليمية: يلاحظ على الحالة التعليمية لعينة السكان، انخفاض المستوى التعليمي بصفة عامة، وهو ما تتسم به المناطق العشوائية عامة، فقد بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات دون متوسطة (محو أمية – ابتدائية – إعدادية) (48.5%)، الأمر الذي قد يرجع إلى ارتفاع نسبة التسرب الدراسي في المناطق العشوائية، وكذلك إلى اشتراط الكثير من فرص العمل خاصة في القطاع العام، وللحصول على رخص القيادة إلى شهادة محو الأمية كحد أدنى، ومثل الحاصلين على مؤهلات متوسطة (25.5%) من إجمالي العينة أما الحاصلين على مؤهلات جامعية فلم يمثلوا سوى (4%) من إجمالي عينة الدراسة.

هـ- الدخل الشهري: بلغ متوسط الدخل الشهري لعينة المبحوثين (312.5) جنيه، وهو إلى حد ما يعتبر مؤشراً مرتفعاً مقارنة بالدراسات السابقة التي تناولت المناطق العشوائية، الأمر الذي قد يرجع هنا إلى طبيعة العينة، وارتفاع نسبة العاملين فيها. فقد بلغت نسبة ذوي فئة الدخل (200 - 300) جنيه (49%)، ثم فئة (300 - 400) (29%).

و- الحالة الاجتماعية: بلغت نسبة المتزوجين في عينة الدراسة (40%) تلتها نسبة المطلقين (25.5%) وهي نسبة مرتفعة تشير إلى ارتفاع نسبة الطلاق في عينة الدراسة – وقد لاحظنا من خلال القيام بتطبيق استمارة المقابلة أن معظمهم من

السيدات، وقد واجهت صعوبات بالغة في التطبيق مع معظمهن، كما بلغت نسبة غير المتزوجين (18%) من عينة الدراسة، وأخيراً جاءت نسبة الأرامل (16.5%) من إجمالي العينة.

ز- **متوسط عدد أفراد الأسرة:** بلغ متوسط حجم الأسرة في عينة الدراسة (6.7) فرداً وهو مؤشر مرتفع قد يشير إلى عدم استجابة معظم أفراد العينة إلى برامج تنظيم الأسرة، مما قد يرجع إلى ارتفاع متوسط السن من جانب، وغلبة النشاط الحرفي وتدني المستوى التعليمي في عينة الدراسة من جانب آخر. فقد بلغت نسبة الأسر ذات العدد (6 – 7) أفراد (42.5%)، ثم جاءت الأسر ذات (8 – 10) فرداً لتمثل (31.5%) ليمثلا معاً (74%) من إجمالي العينة.

ح- **نوعية المسكن:** يمثل القاطنون في مساكن ذات إيجار قديم (78%) من عينة الدراسة، الأمر الذي يشير من جانب إلى قدم المنطقة، وكذلك يشير إلى انخفاض إيجارات المساكن بشكل كبير وكذلك إلى قدم المساكن وتهالكها. ويمثل القاطنون في مساكن إيجار جديد في عينة الدراسة (16%).

ط- **عدد حجرت المسكن:** بلغ متوسط عدد الحجرات لمساكن عينة المبحوثين (1.8) حجرة، وهو مقارنة بارتفاع متوسط حجم الأسرة (6.7%) يشير إلى ارتفاع معدل التزاحم، مما يؤدي إلى فقدان الخصوصية وكذلك إلى ارتفاع نسبة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن ذلك، فبالرغم من غالبية المساكن من الإيجارات القديمة إلا أنها اتسمت بانخفاض عدد حجراتها، حيث بلغت نسبة المساكن ذات الحجرتين فقط (51.5%) من إجمالي العينة.

ى- **رؤية المبحوثين لحالة المبنى السكنية**: وصف (83%) من إجمالي العينة حالة المبنى السكنية بأنها سيئة، مما قد يرجع إلى قدم المباني وتهالكها، بالرغم من انخفاض القيمة الايجارية لمعظم هذه المساكن، بما يشير بدوره إلى قضية غياب ثقافة الصيانة (صيانة المبنى) من قبل السكان.

2- رضا المبحوثين عن المنطقة :

أ- **العلاقة بين الجيران:** وصف (51.5%) من إجمالي المبحوثين العلاقة بين الجيران بأنها مقبولة، (20.5%) بأنها جيدة مقارنة بـ (28%) فقط وصفوا هذه العلاقة بالسوء.وقد يشير ذلك إلى العلاقات الاجتماعية ذات الصبغة شبه الأولية في المناطق العشوائية بصفة عامة، بالرغم من سمات الفقر وغيرها من المشكلات.

ب- **تقييم المبحوثين للمرافق والخدمات:** جاء تقييم المبحوثين للمرافق والخدمات ليعكس سوء هذه المرافق والخدمات بصفة عامة، حيث جاء وصفها بأنها سيئة جداً ليمثل (41%) من إجمالي الاستجابات، ثم وصف (سيئة فقط) ليمثل (46.6%) ليمثلان معاً ما يزيد عن أربعة أخماس الاستجابات وهو ما يشير إلى تدني مستوى هذه الخدمات والمرافق.

وجاءت أعلى استجابات (السيئة جداً) في وصف المناطق الخضراء ليمثل

(72%) بالمنطقة، وهو ما أشار إليه أحد المبحوثين بقوله " شوف بنفسك "، ثم جاءت نظافة المنطقة لتمثل (49.5%) وهو ما قد لاحظه الباحث من عدم النظافة المتمثلة في تلال القمامة التي تمثل مستنقعاً تتجمع حوله الحشرات والكلاب الضالة وكذلك من المياه الملوثة المنتشرة في أرجاء كثيرة من المنطقة.

كما أشار المبحوثين إلى سوء كافة المرافق مثل مياه الشرب والإنارة والصرف الصحي، والخدمات التعليمية والصحية، إلا أنه يلاحظ أن أفضل الخدمات والمرافق من وجهة نظر المبحوثين تمثلت في الاتصالات، حيث وصفها (43%) من إجمالي العينة بالجيدة، وهو ما لاحظه الباحث من انتشار الكابلات التابعة للشركة المصرية للاتصالات، وكذلك زيادة عدد مكاتب الاتصالات الخاصة بالمنطقة.

ج- الرضا عن المنطقة: أشار (88.5%) من إجمالي العينة إلى عدم رضاه عن المنطقة وقد يشير ذلك إلى عدم الانتماء للمنطقة، وكذلك قد يؤدي إلى تدني نسبة المشاركة في تنمية وتطوير المنطقة.

وتمثلت أسباب عدم الرضا عن المنطقة في " ضيق المسكن " بنسبة (41.8%) من إجمالي استجابات عدم الرضا، وهو ما قد أشير إليه في الجداول السابقة، ثم أسباب " لعدم وجود تهوية وارتفاع نسبة التلوث " بنسبة (20.4%)، ثم " ارتفاع نسبة الجريمة " (15.6%)، و" عدم توافر المرافق والخدمات " (15.1%) من إجمالي استجابات أسباب عدم الرضا عن المنطقة.

وأشار (11.5%) من إجمالي العينة إلى رضاهم عن المنطقة نظراً " لعدم القدرة على شراء مسكن في منطقة أخرى" بنسبة (60.9%) من إجمالي استجابات أسباب الرضا، و" لأن اللي نعرفه أحسن من اللي منعرفوش " بنسبة (26.1%) و" لوجود الأهل والأقارب" بنسبة (13%). وتشير أسباب الرضا السابقة في ذاتها إلى عدم الرضا وأن هذا الرضا قد يكون الشخص مجبراً عليه لارتفاع أسعار المساكن – نظراً لسكن غالبية أفراد العينة في مساكن ذات إيجار ضعيف جداً في المناطق الأخرى، وكذلك الخوف من الجديد.

وقد أشار التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في رضاهم وعدم رضاهم عن المنطقة، وكذلك إلى عدم وجود فروق بين الفئات العمرية في ذلك، وعدم وجود فروق ذات دلالة بين الحالات التعليمية، وبين فئات الدخل في رضاهم وعدم رضاهم عن المنطقة. الأمر الذي يشير إلى ارتفاع نسبة عدم الرضا بين معظم الفئات بغض النظر عن خصائصهم النوعية والعمرية والتعليمية والاقتصادية.

3- المشكلات الموجودة بالمنطقة والمشاركة في مواجهتها :

أ- أهم المشكلات الموجودة بالمنطقة:

حدد المبحوثون المشكلات الموجودة بالمنطقة مرتبة فجاء الفقر ليمثل

المشكلة ذات الترتيب الأول بنسبة (46.5%) من إجمالي الاستجابات، ثم البطالة بنسبة (42.5%) بالرغم من ارتفاع نسبة العاملين في العينة، إلا أنهم قد يكونوا شعروا بوجود ذلك بالنسبة لأبنائهم، ثم الجريمة بنسبة (4%). أما بالنسبة للمشكلات التي جاءت في المرتبة الثانية، فقد جاءت البطالة بنسبة (37%) ثم الفقر بنسبة (32%) ثم الجريمة بنسبة (10%).

وقد يشير ذلك إلى اعتبار أن أهم ثلاث مشكلات تواجههم هي الفقر والبطالة والجريمة، وهو ما أكد عليه أحد الباحثين بقوله " أدونا فلوس وشغلونا واحمونا حنكون أحسن ناس والمشكلة مش إننا وحشين هي بس الظروف اللي وحشة".

وقد جاءت رؤية المبحوثين لأسباب المشكلات لتعكس ذلك، حيث جاء في مقدمة الأسباب " تخلي الدولة عن تعيين الخريجين " بنسبة (34.1%)، و" الغلاء وارتفاع الأسعار" بنسبة (26.3%)، وقد يرجع ذلك إلى الفترة الزمنية التي تم تطبيق استمارة المقابلة خلالها وهي الفترة التي شهدت ارتفاعا مستمراً في أسعار السلع خاصة البنزين.

ب- الجهات المسئولة عن حل المشكلات:

في ظل الحديث المتتابع عن الشراكة الرباعية بين الدولة والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية والمواطنين، جاء سؤال التعرف على رؤية المبحوثين لهذه الشراكة، وترتيب المبحوثين للجهات المسئولة عن حل هذه المشكلات: رأى (68.5%) من إجمالي المبحوثين أن الدولة تمثل الجهة الأولى المسئولة عن مواجهة هذه المشكلات ثم الجمعيات الأهلية بنسبة (18.5%)، ثم أهالي المنطقة بنسبة (11%) وأخيراً جاء القطاع الخاص بنسبة (5%). ويشير الترتيب السابق إلى الدور الكبير الذي يلقيه المبحوثين على عاتق الدولة بصورة أساسية، وعدم ثقتهم في القطاع الخاص.

ج- مدى قيام الدولة بدورها المنوطة به في حل مشكلات المنطقة:

بالرغم مما ذكر في الجزء السابق من اعتقاد المبحوثين بأن الدولة يجب أن تقوم بالدور الأول في مواجهة مشكلات المنطقة، إلا أن (93.5%) من إجمالي المبحوثين أشاروا إلى عدم قيامها بهذا الدور، وذكروا أسباب ذلك والتي جاء في مقدمتها " تخلي الدولة عن أدوارها " بنسبة (32.6%) وقد يرجع ذلك إلى اعتقاد الكثيرين أن انتهاج سياسة الخصخصة سيستتبعه حتماً تخلي الدولة عن أدوارها الأساسية، ثم جاء " لنقص الإمكانيات " بنسبة (25.1%)، " ولعدم توفير المساكن" (22.5%)، " ولعدم الاهتمام بالطبقات الفقيرة " بنسبة (19.8%)، وقد عبر عن ذلك أحد المبحوثين بقوله " الدولة لها ناسها، أما إحنا فمفيش حد بيهتم بينا، ولا بيتكلم عننا إلا عندما تقع جريمة أو مشكلة "،وهو ما يعكس سبب اهتمام الدولة في الفترات الأخيرة بتطوير المناطق العشوائية نظرا لطغيان البعد المني على باقي الأسباب.

د- مدى قيام القطاع الخاص بدوره في مواجهة مشكلات المنطقة :

أشار (96%) من إجمالي المبحوثين إلي عدم قيام القطاع الخاص بدوره نتيجة لأنه " لا يهتم إلا بمصلحته فقط " (42.2%)، ولسعيه للربح (31.3%)، و" لأنه لا يحل مشكلات محدودي الدخل" (22.4%)، ولأنه لا علاقة للقطاع الخاص بنا " بنسبة (4.1%).

وتشير الاستجابات السابقة إلى عدم ثقة المبحوثين في القطاع الخاص وفي قدرته على حل المشكلات الاجتماعية عامة ومشكلات المناطق العشوائية خاصة بسبب سعيه للربح فقط وللمصلحة الخاصة التي قد لا تتحقق بشكل يرضيه في هذه المناطق.

وقد وصلت عدم الثقة إلى حد اتهام أحد المبحوثين القطاع الخاص بقوله " الحداية مابترميش كتاكيت، دا القطاع الخاص لو قدر يبيعنا مش حيتأخر عن قبض الثمن ".

هـ - مشاركة أهالي المنطقة في حل مشكلاتهم :

ذهب (58.5%) من إجمالي المبحوثين إلى عدم مشاركة أهالي المنطقة في مواجهة مشكلاتهم، وذلك نظراً لعدة أسباب جاء في مقدمتها " انشغال الناس بحياتهم اليومية " بنسبة (27.4%) بما يشير إلى ضغوط الحياة ورتم الحياة السريع في المجتمع الحضري، و" للفردية والأنانية " بنسبة (23.4%) و" الحالة الاقتصادية السيئة " بنسبة (21%) في إشارة إلى الفقر، و " لمشكلة البطالة " بنسبة (14.7%)، و" لارتفاع الأسعار والغلاء " بنسبة (10.3%). ويلاحظ على أسباب عدم المشاركة غلبة الجانب الاقتصادي كمبرر أساسي لعدم المشاركة بالرغم من أن اللامبالاة تعد ظاهرة عامة في المجتمعات الحضرية المتقدمة والمتخلفة.

وأشار (41.5%) من إجمالي العينة إلى مشاركة الأهالي في حل مشكلات منطقتهم في أوجه جاء في مقدمتها " المشاركة في نظافة المنطقة " بنسبة (49.4%) بالرغم من ملاحظة الباحث لتلال من القمامة أثناء تطبيق الدارسة الميدانية وفي فترات مختلفة. ثم جاء "جمع التبرعات لتحسين الخدمات " بنسبة (31.3%) وأخيراً " البر والإحسان " بنسبة (19.3%) المتمثل في مساعدة المحتاجين.

وقد أشار المبحوثين إلى أن أكثر الفئات مشاركة هم من الفقراء (61.4%) مقارنة بالأغنياء من أهالي المنطقة (38.6%) وذلك كما عبر عنه أحد المبحوثين بقوله " مبتهونش إلا على الغلبان " وجاءت رؤية المبحوثين لأكثر الفئات المشاركة من كبار السن والشباب، والذكور والإناث، والمتعلمين وغير المتعلمين بنسب متقاربة.

كما أشار المبحوثين إلى وجود صعوبات تواجه عملية المشاركة لأهالي المنطقة جاء في مقدمتها " عدم توافر الإمكانيات " بنسبة (37.4%) ثم " ضيق ذات اليد "

بنسبة (26.5%)، ولعدم التنسيق بين الأهالي (22.9%)، و" لوجود بطالة الشباب " بنسبة (13.2%).

و- مساهمة المبحوث في حل مشكلات المنطقة :

أشار (46.5%) من المبحوثين إلى مشاركتهم في حل مشكلات منطقتهم إما بالجهد والمال معاً (41.9%)، وبالمال فقط (30.1%)، وبالجهد فقط (28%). وقد يشير ذلك إلى إمكانية الاعتماد على الأهالي وحفزهم على المشاركة في تطوير المناطق العشوائية، وعملية الإشراك لا يجب ألا تقتصر فقط على التنفيذ كما في استجابات المبحوثين ولكن تمتد إلى التخطيط والمتابعة.

وأشار (53.5%) من إجمالي المبحوثين إلى عدم مشاركتهم في حل مشكلات المنطقة نظراً " لعدم وجود ما يكفي مادياً " بنسبة (46.7%)، وهنا يأتي الفقر والبطالة باعتبارهم مرتبطين كسبب رئيسي، ثم " لان عدم المشاركة كالمشاركة " بنسبة (17.8%)، وتعبر هذه الاستجابة عن السلبية والإحباط واليأس الذي تعاني منه هذه الفئة، و" لعدم الرغبة في المشاركة " بنسبة (20.5%). وقد يكون ذلك مؤشراً على العزلة، ثم " لعدم وجود وقت فراغ " بنسبة (10.3%)، وهذا السبب هو بمثابة المبرر التقليدي الذي يذكره غير المشاركين في أي نشاط والذي يتكرر في معظم دراسات المشاركة.

وأشار التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في عملية المشاركة، حيث تتقارب نسبة المشاركة بين الذكور والإناث وان كانت مشاركة الإناث أعلى من مشاركة الذكور. كما أشار التحليل الإحصائي إلى فروق ذات دلالة بين الفئات العمرية المختلفة في عملية المشاركة لصالح الفئات العمرية الأقل، وكذلك وجود فروق بين من يعملون وغير العاملين في عملية المشاركة لصالح العاملين، ووجود فروق ذات دلالة بين الحالات التعليمية في عملية المشاركة لصالح المتعلمين، ووجود فروق ذات دلالة بين فئات الدخل في عملية المشاركة لصالح فئات الدخل الأعلى. الأمر الذي يمكن أن نستخلص منه أن الأصغر سناً والمتعلمون والعاملون والأعلى دخلاً أكبر مشاركة من كبار السن العاملين ذوي المستوى التعليمي الأقل دخلاً.

4- رؤية المبحوثين للمناطق العشوائية :

أ- المعرفة بالمناطق العشوائية :

أشار (94.5%) من إجمالي العينة إلى معرفتهم بمفهوم المناطق العشوائية مما يشير إلى عمومية المعرفة بهذا المفهوم، وقد يرجع ذلك إلى مواكبة تطبيق الدراسة الميدانية للانهيارات التي حدثت في منطقة الدويقة، وهذا السيل المنهمر من الأحاديث الإعلامية الرسمية وغير الرسمية عن خطط تطوير العشوائيات.

وجاء في مقدمة مصادر المعرفة بالمناطق العشوائية وسائل الإعلام بنسبة

(73.5%) ثم الأهالي (11.1%) ثم المؤسسات التعليمية (8.5%) وأخيراً مثل المسئولون (6.9%) من إجمالي الاستجابات الخاصة بمصادر المعرفة بالمناطق العشوائية.

ب- أسباب ظهور المناطق العشوائية :

ذهب حوالي نصف العينة (50.3%) إلى أن الفقر وضعف الإمكانيات المادية هي السبب في ظهور المناطق العشوائية، ثم جاء نصف الأسباب ليتوزع على " ارتفاع أسعار الأرض " بنسبة (11.1%) وهي ظاهرة عامة في المجتمعات الحضرية وأكثر وضوحاً في مدينة طنطا نظراً لعدم وجود امتداد عمراني للمدينة، و" لعدم توزيع المساكن على مستحقيها " بنسبة (9%) في إشارة إلى الوساطة والمحسوبية التي قد توجد في توزيع المساكن الشعبية تحديداً،و" للحاجة إلى مسكن بأرخص التكاليف" بنسبة (7.4%) وهو ما يصعب – إن لم يكن من المستحيل – تحقيقه في مدينة طنطا، و" لقدم المساكن وانهيارها " بنسبة (7.4%) وهو ما لاحظه الباحث خلال فترة التطبيق الميداني و" لقلة المساكن " بنسبة (5.8%).

ج- مدى انطباق وصف عشوائيات على منطقة الدراسة :

وقد أشار الغالبية العظمى من أفراد العينة (96.3%) إلى انطباق وصف عشوائيات على منطقتهم السكنية، مما يشير إلى وعي بسمات المناطق العشوائية، وبانطباق ذلك على المنطقة، ويتجلى ذلك في الأسباب التي ذكروها لذلك، والتي جاء في مقدمتها " ارتفاع نسبة الفقر والبطالة " بنسبة (53.8%)، و" انتشار الجريمة والبلطجة " بنسبة (14.3%)، و" عدم كفاية الخدمات " بنسبة (13.2%) و" تدهور المرافق " بنسبة (10.4%)، و" قدم المباني وتهالكها " بنسبة (8.3%). وكما ذكرنا تعد هذه هي نفسها الخصائص التي أكد عليها التراث النظري لسمات المناطق العشوائية.

د - أفضل وسيلة لمواجهة المناطق العشوائية :

تشير استجابات المبحوثين لأفضل وسيلة لمواجهة العشوائيات إلى الرغبة في انتهاج سياسة التطوير بكل ما تحمله من عناصر فرعية " كتوفير المساكن الرخيصة" بنسبة (22.8%)، و" إنشاء مساكن شعبية والتوسع فيها " بنسبة (22.2%)، و " توفير فرص عمل للشباب" (20.6%)، وتزويد المنطقة بالخدمات والمرافق " (16.4%)، و" تكثيف الوجود الأمني" (9%).

أما من أشاروا إلى " إزالة المناطق العشوائية " فلا يمثلون سوى (7.9%) من إجمالي من يعرفون المناطق العشوائية في عينة السكان.

5- رؤية المبحوثين للجمعيات الأهلية :

أ- المعرفة بالجمعيات الأهلية :

أشار (71.5%) من إجمالي العينة إلى معرفتهم بالجمعيات الأهلية مقابل

(28.5%) لا يعرفون هذه الجمعيات، وتنوعت مصادر المعرفة، وجاء في مقدمتها " الجمعيات نفسها " بنسبة (36.4%) مما يشير إلى دور هذه الجمعيات في نشر الوعي، ثم " الأهالي" بنسبة (28.7%) في إشارة إلى دور العلاقات الشخصية والاتصال الشخصي في هذه المنطقة في تناقل المعلومات وتداولها. ثم " المساجد " بنسبة (23.7%) في إشارة إلى تأكيد الخطباء ورجال الدين على الجوانب الدينية والخيرية للجمعيات الأهلية. أما وسائل الإعلام فقد جاءت في المرتبة الأخير بنسبة (11.2%) الأمر الذي يشير إلى ضرورة تكثيف البث الإعلامي على موضوع القطاع الأهلي والمنظمات غير الحكومية بأسلوب سهل ميسر يستطيع أن يتواصل معه سكان المناطق العشوائية بصفة عامة.

وأشار المبحوثين إلى أن أهم الجمعيات الموجودة في المنطقة هي " الجمعية الشرعية " بنسبة (49.1%)، ثم " جمعية السنة المحمدية " بنسبة (25.2%)، ثم " جمعية البر والتقوى " بنسبة (15.2%)، ويلاحظ على هذه الجمعيات الثلاثة التي ذكرت غلبة الطابع الديني من جانب وقيامها على نشاط البر والإحسان. ولم يذكر المبحوثين من الجمعيات الموجودة بالمنطقة إلا " جمعية نهوض وتنمية المرأة " بنسبة (6.4%) وهي من الجمعيات المركزية ذات الفروع في المحافظات والتي أخذت من تمكين المرأة في المناطق العشوائية مجالاً لعملها وتتواجد في منطقة العجيزي.

وقد أشار التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق بين الذكور والإناث وبين الفئات العمرية المختلفة، وبين المستويات التعليمية المختلفة، وبين العاملين وغير العاملين وبين فئات الدخل المختلفة في عينة الدراسة في معرفتهم أو عدم معرفتهم بالمناطق العشوائية.

ب- مدى تقديم الجمعيات الأهلية للخدمات في المنطقة :

أشار (63.6%) من إجمالي من يعرفون الجمعيات الأهلية في العينة إلي تقديمها خدمات، وتمثلت هذه الخدمات في " المساعدات المالية " بنسبة (23.8%)، و"رعاية الأيتام " بنسبة (15.4%)، و" الحج والعمرة " بنسبة (9.1%)، والمساعدة في تكاليف الزواج" بنسبة (6.3%)، و"رعاية المرضى" بنسبة (5.6%)، و" توزيع لحوم النذور" بنسبة (3.5%). وتشير الأدوار السابقة إلى غلبة الدور التقليدي للجمعيات الأهلية الموجودة، وضعف الدور التنموي المتمثل في مساعدة العميل على مساعدة ذاته، وتمكينه من القيام بأنشطة تنموية تتميز بالطابع المستدام.

وذهب (36.4%) من إجمالي من يعرفون الجمعيات الأهلية في العينة إلى عدم تقديمها للخدمات في المنطقة نظراً " لأنها تخدم فئة محدودة " بنسبة (11.2%)، و" لضعف إمكانياتها" بنسبة (8.4%) و" لضخامة المشكلات الموجودة " بنسبة (7%)، و" لأنها لا تخدم إلا مصالحها " بنسبة (6.3%)، و" لأن

الدور الأساسي يجب أن تقوم به الدولة " بنسبة (3.4%).

وتشير الأسباب السابقة إلى المشكلات التي تعاني منها الجمعيات الأهلية خاصة في المناطق العشوائية، وكذلك عدم الثقة في قيام الجمعيات بدور كبير في حل مشكلات المناطق العشوائية نظراً لضخامة هذه المشكلات، ولضعف إمكانيات الجمعيات من ناحية أخرى.

ج - عضوية الجمعيات الأهلية :

أشار (16.1%) فقط من إجمالي من يعرفون الجمعيات الأهلية إلى عضويتهم في جمعيات أهلية، بما يشير إلى ضعف قاعدة الجمعيات الأهلية في عينة الدراسة، وقد تكون هذه بمثابة مشكلة عامة حيث انخفاض نسبة العضوية في الجمعيات الأهلية مما قد يرجع إلى غياب ثقافة التطوع، أو لأسباب أخرى تكمن في ضعف البنية الهيكلية والإعلامية لهذه الجمعيات.

وذهب (83.9%) من إجمالي من يعرفون الجمعيات الأهلية إلى عدم عضويتهم للجمعيات الأهلية نظراً لأسباب عديدة، تمثلت في " عدم وجود وقت فراغ " (28.6%) وهو السبب التقليدي الذي سبق أن ذكرناه مما يشير إلى عدم فهم لوقت الفراغ أو إلى خطأ في استثماره في أنشطة غير مفيدة للفرد وللمجتمع كالنشاط التطوعي. و" لعدم وجود ما يكفي مادياً " بنسبة (20.9%) بالرغم من أن كثير من الممارسات التطوعية لا تتطلب أي إنفاق مادي، ثم " للبعد عن المشاكل" بنسبة (19.4%) وهو ما يرتبط عامة بأمور تتعلق بالخوف من السياسة بالرغم من مشروعية هذا العمل وتأكيد الدولة على النشاط التطوعي واعترافها بدوره في شراكة لا غنى عنها لتحقيق التنمية. ثم جاء " لأن إحنا عايزين اللي يخدمنا " بنسبة (11.2%) في إشارة إلى السلبية، ثم " لعدم المعرفة بكيفية العضوية " بنسبة (8.7%) ويشير ذلك إلى قصور في الدور الإعلامي للجمعيات الأهلية بالمنطقة.

ويشير التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق بين الذكور والإناث، وبين فئات السن المختلفة، والمستويات التعليمية المختلفة، وبين العاملين وغير العاملين، وبين فئات الدخل المختلفة في عضويتهم للجمعيات الأهلية، بما يشير بدوره إلى أن السلبية واللامبالاة خاصة في عضوية الجمعيات الأهلية أمر عام لا يتأثر بصورة دالة بالنوع أو بالسن أو بالدخل أو بالعمل.

د- مدى لجوء المبحوث للجمعيات الأهلية في الحصول على خدماتها :

أشار (21.7%) فقط من إجمالي من يعرفون الجمعيات الأهلية إلى لجوئهم إلى هذه الجمعيات للحصول على خدمة أو أكثر، وتمثلت أهم الخدمات في " تقديم المساعدات المادية "، وهو ما يؤكد غلبة طابع البر والإحسان في تقديم هذه الجمعيات للخدمات، وغياب الدور التنموي الأمر الذي دفع الباحث للسؤال عن أفضل دور يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية خاصة في المناطق العشوائية كما في

النقطة التالية.

هـ - أفضل دور يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية في المناطق العشوائية :

أهم دور ذكره المبحوثين يتمثل في " تقديم المساعدات المادية والعينية للفقراء" بنسبة (39.4%) كأحد الأدوار الأساسية لمواجهة الفقر، ثم " إيجاد فرص عمل" بنسبة (22.2%) لمواجهة البطالة، ثم " القيام بحملات لحماية المنطقة من التلوث " بنسبة (15.7%)، ثم " توصيل أصوات السكان للمسئولين " بنسبة (14.6%) وأخيراً " التوعية " بنسبة (8.1%).

وتؤكد الأدوار السابقة على الدور الداعم والوسيط والمحفز للجمعيات الأهلية، وهو ما يؤكد رغبة عينة السكان في دخول الجمعيات مجال مواجهة مشكلاتهم والتي من أهمها الفقر والبطالة والتلوث، وانخفاض نسبة الوعي.

ثامناً : تحليل بيانات دليل المقابلة (رؤية عينة العاملين بالجمعيات الأهلية) :

أ- وصف عينة العاملين بالجمعيات الأهلية :

تم تطبيق دليل مقابلة على عينة قوامها خمسين مفردة من العاملين بالجمعيات الأهلية، وقد اتسمت هذه العينة بما يلي : مثل الذكور (74%) من إجمالي العينة مقابل (26%) من الإناث، وبلغ متوسط السن (48.9) سنة، كما يحمل (64%) من العينة مؤهلات جامعية و(18%) مؤهلات فوق متوسطة و(10%) مؤهلات فوق جامعية، (8%) فقط متوسطة مما يشير إلى العلاقة القوية بين التعليم والنشاط التطوعي عامة.

كما بلغت نسبة العاملين في الحكومة (70%) والعاملين في أعمال حرة (12%) و(8%) منهم بالمعاش و(10%) فقط يعملون بالنشاط الحرفي.

والتحق بالجمعية منذ أكثر من خمس سنوات (32%) من إجمالي عينة العاملين و(24%) منهم منذ (3-4) سنوات و(22%) منهم منذ فترة (2 – 3) سنوات، وتمثلت أهم أسباب الانضمام للجمعيات الأهلية في " عمل الخير" بنسبة (46%)، وقد يشير ذلك إلى الدافع الديني، و" لخدمة أبناء المنطقة " بنسبة (36%)، و" لشغل أوقات الفراغ " بنسبة (18%).

وتنوعت أدوار عينة العاملين بالجمعيات الأهلية بين العضوية العادية (58%)، وعضوية مجلس الإدارة (32%)، وتولي مناصب المدير التنفيذي (10%). كما ينتمي إلى جمعيات أخرى (14%) فقط من إجمالي عينة العاملين بالجمعيات الأهلية.

ب- ميادين عمل الجمعيات الأهلية المدروسة :

تنوعت ميادين عمل الجمعيات الأهلية كما ذكرها عينة العاملين، بين مجالات عديدة، جاءت في مقدمتها " تقديم المساعدات والقروض" بنسبة (20.3%)، والندوات الثقافية والعلمية بنسبة (18.7%) و" الحج والعمرة " بنسبة

(14.6%)، ويلاحظ أن بعض المبحوثين من سكان المنطقة يطلق على هذه الجمعيات مسمى جمعيات الحج والعمرة. ثم "رعاية الأسرة والطفولة " بنسبة (12.2%) والمتمثلة في قيام هذه الجمعيات بإنشاء دور حضانة للأطفال بأجور رمزية تساهم في إضافة موارد للجمعية، و" حماية البيئة " بنسبة (8.9%)، و" تحفيظ القرآن الكريم " بنسبة (8.1%).

ويلاحظ على ميادين عمل الجمعيات الأهلية غلبة عدم التخصص على هذه الميادين حيث تعمل الجمعيات في أكثر من مجال، بالرغم من أنه إذا ما تخصصت جمعية في نشاط معين أو في خدمة فئة معينة ستستطيع القيام بدورها على أكمل وجه.

ج- دور الجمعيات الأهلية في تطوير المناطق العشوائية:

ذهب (35.5%) إلي أن دور الجمعيات الأهلية في تطوير المناطق العشوائية يتمثل في المساعدات والقروض ثم رعاية الطفولة (22.4%)، ثم " القيام بحملات التشجير" بنسبة (15%)، و" حماية البيئة من التلوث " (13.1%)، و" التوعية السياسية والثقافية " (6.5%)،و" التمكين الاقتصادي للمرأة " بنسبة (4.7%)، وأخيراً " تنمية الشباب " (2.8%).

ويلاحظ على الأدوار السابقة أنها أدوار جزئية تبتعد عن المعنى الأساسي للتطوير كالقيام بمشروعات تعمل بدورها على مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة، أو المساهمة في تطوير المرافق والخدمات وشبكة الطرق وغيرها من المجالات الأساسية التي يتطلبها تطوير المناطق العشوائية.

د- مدى تقبل الأهالي لدور الجمعيات الأهلية :

أشار (46%) من إجمالي عينة العاملين بالجمعيات الأهلية إلى درجة تقبل معقولة من الأهالي لدور الجمعيات والمناطق العشوائية، وذهب (16%) إلى استغلال لما يمكن أن تقدمه الجمعيات من دعم في إشارة إلى وجود مجموعة من المنتفعين الذين يستغلون إمكانيات الجمعيات للحصول على مساعدات مادية أو عينية، وهو ما ذهب إليه أيضاً (10%) من " وجود اتكالية في عملية المساعدة " والاعتماد على البر والإحسان، ومن المفترض أن يأتي هنا دور الجمعية في التأكيد على الدور التنموي، وإعادة توجيه المساعدة الوجهة الصحيحة.

وذهب (12%) من إجمالي العينة إلى التقبل الضعيف من قبل الأهالي لدور الجمعيات، وهو ما سبق أن أكدته استمارة المقابلة مع السكان، حيث التأكيد على دور الدولة باعتباره الدور المحوري، والتقليل من شأن أي جهة أخرى بما فيها الجمعيات الأهلية.

هـ- المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في المناطق العشوائية :

أكدت عينة العاملين علي وجود معوقات كثيرة تواجه الجمعيات الأهلية في أدائها لأدوارها في المناطق العشوائية، جاء في مقدمتها " الفقر وقصور الإمكانيات

" من قبل الأهالي وكذلك الجمعيات بنسبة (25%)، و" السلبية واللامبالاة " بنسبة (17.7%)، و"غياب ثقافة التطوع" بنسبة (16.7%)، و" كثرة المشكلات الاجتماعية"بنسبة (13.5%)، و" غياب الوعي بدور الجمعيات " بنسبة (10.4%)، و" ظهور طبقة من المستفيدين للحصول على الخدمات " بنسبة (9.4%)، و" عدم التنسيق بين الجمعيات العاملة " بنسبة (7.3%).

ويمكن النظر للمعوقات السابقة على أنها معوقات من قبل الأهالي ومعوقات من قبل الجمعيات نفسها، إلا أن هذه المعوقات لا تقتصر فقط على المناطق العشوائية، وإنما يمكن اعتبارها هي نفسها المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية بصفة عامة والتي أكدت عليها دراسات عديدة، ويمكن مواجهتها بنفس طرق مواجهة المعوقات في مناطق أخرى غير عشوائية، والتي من أهمها التركيز على البعد التنموي.

و- دعم الدولة للجمعيات الأهلية :

ذهب (42%) من إجمالي عينة العاملين إلى دعم الدولة للجمعيات الأهلية، وذهب (22%) منهم إلى وجود الدعم بصورة ما، بينما ذهب (36%) من إجمالي عينة العاملين في الجمعيات الأهلية إلى عدم دعم الدولة للجمعيات الأهلية.

وتمثلت صور الدعم الذي تقدمه الدولة للجمعيات الأهلية كما ذكرها المبحوثون في " الدعم المالي" – وإن كان ضعيفاً للغاية كما ذكر الكثيرون – بنسبة (46.9%)، و" الإشراف المالي والإداري" بنسبة (28.1%)، و" الدعم الفني في حالة الحاجة " بنسبة (25%). ونرى في هذا الصدد أنه إذا تخلت الدولة عن دعمها للجمعيات الأهلية فلن تستطيع الجمعيات القيام بالأدوار الملقاة على عاتقها، خاصة في هذه المرحلة.

ز- دعم القطاع الخاص للجمعيات الأهلية :

ذهب معظم أفراد العينة (72%) إلى عدم دعم القطاع الخاص للجمعيات الأهلية بالرغم من ضرورة قيامه بذلك خاصة في المناطق العشوائية. وذهب (6%) فقط إلى قيامه بهذا الدعم، و(22%) إلى قيامه إلى حد ما بذلك، ولكن في صورة مساعدات ومعونات مادية بنسبة (57.1%) وفي تقديم مساعدات عينية بنسبة (28.6%)، والمشاركة في مشروعات تنموية بنسبة (14.3%) .

وهذا يعني أن حتى ما يقدمه القطاع الخاص من دعم يبتعد كثيراً عما يمكن أن يساهم به في إحداث تنمية مستدامة وتطوير للمناطق العشوائية، ويبتعد إلى حد كبير عن الدور المفترض للشراكة بينهما.

ح- الموافقة على الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والأهلي :

بالرغم من المعوقات السابقة فقد وافق (84%) من إجمالي عينة العاملين بالجمعيات الأهلية على الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والأهلي، نظراً لعدة أسباب تمثلت في " تمشياً مع مقتضيات العصر" بنسبة (34%)،و" لترسيخ فكرة

العمل الأهلي" بنسبة (22%)، و" للإمكانيات الكبيرة التي يمكن أن يقوم بها العمل الأهلي" بنسبة (16%)، و" لإمكانيات الدولة المحدودة " بنسبة (12%).

ويلاحظ على الأسباب السابقة ذكر المبحوثين لمزايا العمل الأهلي في الشراكة، وضعف إمكانيات الدولة، ولم يذكر المبحوثين مزايا القطاع الخاص.

ورفض (16%) من إجمالي عينة العاملين هذه الشراكة نظراً لأسباب عديدة تمثلت في أن " القطاع الخاص غير مؤهل لذلك " بنسبة (8%)، و" لمحورية دور الدولة" بنسبة (4%)، و" للإمكانيات المحدودة للقطاع الأهلي" و" لغياب ثقافة التطوع في المجتمع المصري " بنسبة (2%) لكل منهما.

ط- تقييم عينة العاملين لدور الجمعيات الأهلية في المناطق العشوائية :

ذهب (46%) من إجمالي عينة العاملين بالجمعيات الأهلية إلى " فعالية " دور الجمعيات الأهلية في المناطق العشوائية، وذهب (36%) إلى " شكلية وصورية " هذا الدور، بينما ذهب (18%) إلى أن هذا الدور يتسم بمحوريته ولكن يواجه بمشكلات تحول دون أدائه على أكمل وجه.

ي- مقترحات عينة العاملين لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تطوير المناطق العشوائية :

- اقترح المبحوثين عدة مقترحات لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تطوير المناطق العشوائية تمثلت فيما يلي :
- تقديم المزيد من التمويل الحكومي بنسبة (23.4%) نظراً لمحدودية هذا الدعم الحكومي، فلكي تساهم الجمعيات مساهمة فاعلة يمكن للدولة أن تزيد من المخصصات المالية لهذه الجمعيات خاصة في المناطق العشوائية.
- السماح بتلقي الأموال من الخارج في ظل مراقبة الشئون الاجتماعية بنسبة (14.3%)، ويذكر الباحث في هذا الصدد أن القانون لا يمنع تلقي أموالاً من الخارج ولكنه أكد على ضرورة رقابة الدولة لهذه الأموال، فجمعية نهوض وتنمية المرأة تتلقى المزيد من الدعم من الهيئات والمساعدات تحت رقابة الدولة مما يزيد من ميزانياتها وقدرتها على القيام بمشروعات تنموية.
- تنمية الموارد الذاتية للجمعيات بنسبة (11.7%)، وقد يكون ذلك عند قيام هذه الجمعيات بإنشاء مشروعات تدر عائداً ثابتاً، وعدم الاقتصار على تلقي التبرعات والهبات سواء من الأهالي أو من القطاع الخاص.
- مشاركة الدولة في تقديم إسكان لمحدودي الدخل بنسبة (10.4%)، وهنا يتأكد محورية دور الدولة خاصة في إسكان محدودي الدخل، ذلك الإسكان الذي يتناسب مع الإمكانيات المحدودة لسكان المناطق العشوائية، ولا يتناسب مع طموحات القطاع الخاص التي تسعى لتحقيق أكبر قدر من الربح.
- القضاء على المعوقات الإدارية (9.1%) : تلك المعوقات التي قد تحول دون وصول الخدمات إلى مستحقيها أو تعمل على تأخيرها.

- تكامل الخدمات بين الجمعيات بنسبة (9.1%) وتعميم مفهوم التشبيك والتنسيق بين الجمعيات بنسبة (3.9%)، وذلك حتى لا يحدث ازدواجاً في الخدمات، والقضاء على مجموعة المستغلين الذين ينتقلون من جمعية لأخرى للحصول على خدماتها ومساعدتها، واعتبار ذلك وسيلة للاسترزاق.
- نشر ثقافة التطوع بنسبة (7.8%)، وقد يرجع ذلك إلى غياب هذه الثقافة بصفة عامة، وفي المناطق العشوائية بصفة خاصة.
- العمل بمبدأ التخصص بين الجمعيات (5.2%) وذلك حتى تستطيع كل جمعية أداء مهمتها الموكلة إليها على أكمل وجه بدلاً من الحديث عن ميادين عديدة لا تتم في الغالب.
- إنشاء قاعدة معلومات عن المناطق العشوائية على مستوى الجمهورية بنسبة (5.2%)، وقد يرجع ذلك إلى تضارب المعلومات عن المناطق العشوائية من جهة لأخرى وكذلك حتى يتسنى للدولة تنفيذ خططها بشأن تطوير المناطق العشوائية، والبدء بأكثر المناطق خطورة، حتى لا يتكرر ما حدث في الدويقة مرة أخرى.

تاسعاً : النتائج العامة للدراسة :

التساؤل الأول: ما أوضاع السكان في المناطق العشوائية ورضاهم عنها ؟

أكدت الدراسة على سوء الظروف الفيزيقية والاجتماعية للسكان في المنطقة العشوائية، الأمر الذي أدى إلى عدم رضا معظم أفراد العينة عن منطقتهم ووصفها بالعشوائية نظراً للمشكلات العديدة الموجودة والتي من أبرزها الفقر والبطالة، وتدني مستوى الخدمات والمرافق، والجريمة والتلوث.

التساؤل الثاني: ما أسباب المناطق العشوائية وكيفية مواجهتها ؟

أكد المبحوثون علي وجود أسباب عديدة للمناطق العشوائية والتي من أبرزها الفقر وضعف الإمكانيات باعتباره السبب الرئيسي ثم ارتفاع أسعار الأرض خاصة في مدينة طنطا لعدم وجود امتداد عمراني للمدينة، وللوساطة والمحسوبية في توزيع المساكن الشعبية، ولقدم المساكن وانهيارها.

وأشار المبحوثون إلى أهمية تطوير المناطق العشوائية، والبعد عن الإزالة، والتركيز على الدور الأساسي للدولة وعدم التركيز على القطاع الخاص نظراً لتركيزه على مصلحته وبحثه الدائم عن الربح وعدم الاهتمام بالطبقات الفقيرة.

كما أكدت المقابلات مع عينة العاملين بالجمعيات الأهلية عدم وجود شراكة حقيقية بين الجمعيات والقطاع الخاص، فقد اقتصر الدعم المقدم من القطاع الخاص على المعونات المادية والعينية، وهذا لا يؤدي بأي حال من الأحوال إلى إحداث تطوير للمناطق العشوائية.

التساؤل الثالث: ما مدى مشاركة السكان في عملية التطوير وأوجه مشاركتهم ؟

لا يشارك أكثر من نصف العينة في عملية التطوير نظراً لانشغالهم في حياتهم اليومية، ولضعف إمكانياتهم المادية، ولمشكلة البطالة، وكذلك لاعتقاد البعض بتساوي المشاركة وعدم المشاركة، ولعدم وجود وقت فراغ لدى البعض.

وأشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين فئات السن المختلفة، وبين الحالات العملية، والمستويات التعليمية وفئات الدخل المختلفة في عملية المشاركة، لصالح الفئات العمرية الأقل والمستويات التعليمية الأعلى والعاملين وفئات الدخل الأعلى. وتمثلت أوجه المشاركة في المساعدات المالية والعينية بصورة أساسية القائمة على البر والإحسان بما يشير إلى تأثير الوازع الديني.

التساؤل الرابع: ما اتجاهات المبحوثين نحو الجمعيات الأهلية؟

يعرف معظم المبحوثين الجمعيات الأهلية، وان كان البعض يطلق عليها جمعيات الحج والعمرة، نظراً لغلبة هذا النشاط على كثير من الجمعيات، وتأكيد الطابع الديني للجمعيات التي يعرفها المبحوثين. وبالرغم من ذلك فقد انخفضت نسبة أعضاء الجمعيات الأهلية من السكان نتيجة لأسباب متعلقة بالمناخ العام، وبرتم الحياة في المجتمع الحضري، وبالجمعيات نفسها.

التساؤل الخامس: ما دور الجمعيات الأهلية في تطوير المناطق العشوائية ؟

تمثل الدور الأساسي الذي تقوم به الجمعيات الأهلية – كما أشار غالبية عينتي السكان والعاملين بالجمعيات – في البر والإحسان المتمثل في تقديم المساعدات المالية والمعونات للفقراء والمحتاجين، والبعد عن الدور التنموي المطلوب. فهذا الدور – كما أشارت معظم عينة العاملين بالجمعيات الأهلية – دور ضعيف بالرغم من وجود ما يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية في التطوير.

التساؤل السادس: ما المعوقات التي تحول دون قيام الجمعيات الأهلية بدورها في تطوير المناطق العشوائية ؟

تواجه الجمعيات الأهلية في المناطق العشوائية بمعوقات كثيرة من أهمها الفقر المادي وقصور الإمكانيات لهذه الجمعيات، وغياب ثقافة التطوع، والسلبية واللامبالاة، وكثرة المشكلات الاجتماعية في هذه المناطق، وظهور فئة من المنتفعين الذين يطوفون على هذه الجمعيات للحصول على خدماتها خاصة المتعلقة بالمساعدات المادية، وذلك لغياب التنسيق اللازم.

عاشراً : قضايا تطرحها الدراسة :

1. يلعب المجتمع المدني عامة، والجمعيات الأهلية بصفة خاصة في جميع أنحاء العالم دوراً أساسياً في عملية التنمية المستدامة إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص، خاصة في المناطق العشوائية، وأخذت هذه المشاركات تتوزع على الشركاء الأربعة، إلا انه في مصر مازالت الجمعيات الأهلية تقوم بدور محدود،

فقد افترض مساهمتها في تقديم فرص سكنية لمحدودي الدخل والفقراء، وتوفير البنية الأساسية للفقراء.

2. يجب أن يمتد دور الجمعيات الأهلية إلى تغيير أنماط التفكير المجتمعي بنشر الوعي عن طريق الندوات والنشرات والزيارات الميدانية المستمرة للوصول إلى الفئات الأفقر والتي بالطبع ستتركز في المناطق العشوائية.
3. يجب ألا تظل قضية تطوير العشوائيات مرهونة بما يحدث من أزمات كما حدث في الدويقة، فقد فتح ملف العشوائيات في مصر بقوة، فمن الضروري وجود خطة قومية تبدأ بحصر العشوائيات وإنشاء خريطة دقيقة لها، وتحديد المناطق الأولى بالتطوير، والأولى بالإزالة، فقد حدث ذلك عام 1993، ولكن ينبغي تجديده، وأن تكون هناك سياسة عامة لتنفيذ ذلك.
4. مع سياسة العلاج السابقة المتمثلة في الإزالة والتطوير الضروري وجود سياسة للوقاية المتمثلة في إعمال القانون بقوة منذ البداية لمنع ظهور هذه المناطق وذلك بالإزالة الفورية، وقبل ذلك توفير المساكن التي تتناسب مع القدرة المادية المحدودة للفقراء، وذلك يقع على عاتق الدولة، فحينما تعجز الدولة عن توفير الخدمة السكنية بدرجة كافية لأفراد المجتمع، فإنهم يلجئون إلى الحل بأيديهم بعيداً عن النظام.
5. من الضروري تقليل التفاوتات الإقليمية والانحياز المكاني للتنمية لإقليم القاهرة على حساب المدن الصغرى والريف، وبالتالي حدوث سيل لا ينهمر من الهجرة الريفية – الحضرية، هؤلاء المهاجرون الذين لا يملكون – أو معظمهم – إمكانيات لحيازة مسكن ملائم، وبالتالي لا يجدوا مفراً من إقامة مساكن غير ملائمة هندسياً وفيزيقياً واجتماعياً في المناطق العشوائية.
6. إن موافقة مجلس الوزراء قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير بعد كارثة الانهيارات الصخرية بالدويقة على مشروع قرار جمهوري بإنشاء صندوق لتطوير المناطق العشوائية بتمويل متجدد قدره (500) مليون جنيه بهدف حصر المناطق العشوائية وتطويرها وتنميتها ووضع الخطط اللازمة لتخطيطها عمرانياً على إعطاء أولوية للمناطق الخطرة وغير الآمنة، وتضمين عضوية الصندوق بثلاثة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني وقطاع الأعمال والجمعيات الأهلية يختارهم رئيس مجلس الوزراء يثير في جوهره ضرورة الإسراع بذلك، وكذلك هو إقرار من الدولة بضرورة شراكة المجتمع المدني عامة والجمعيات الأهلية خاصة للدولة في عملية التطوير. وتم التأكيد على ذلك بعد الثورة، وقد يكون ذلك رغبة في تخفيف الاحتقان الاجتماعي الذي يشعر به سكان المناطق العشوائية، أو لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، وقد يكون ذلك إدراكا لخطورة وجود هذه المناطق باعتبارها – كما ذكرت في مقدمة الدراسة – قنابل موقوتة يمكن أن ينزع فتيلها لتنفجر في أي وقت.

7. من الضروري نشر ثقافة التطوع في المجتمع المصري عامة، والمناطق العشوائية بصفة خاصة، وألا يكون ذلك مجرد كلام نظري وإنما عن طريق حملات ميدانية وتجارب عملية، وأن يكون التطوع في المناطق الأفقر عن طريق الجهد، ولعل ما حدث أثناء غياب التواجد الأمني بعد الثورة وانتشار ما يسمى باللجان الشعبية التي قامت بدور كبير في حماية المناطق المختلفة والتي أكدت على إمكانية استثمار ذلك في أنشطة تنموية تتجاوز المجال الأمني على أن توجد هيئات رسمية ممثلة في الجهات الحكومية ذات الشأن والهيئات غير الحكومية ممثلة مؤسسات المجتمع المدني المختلفة وأبرزها الجمعيات الأهلية في تنظيم هذه الجهود وتوجيهها للأنشطة التي تعود بالنفع العام على الجميع والتي من بينها تطوير المناطق العشوائية.
8. يجب أن تتجاوز الجمعيات الأهلية مرحلة البر والإحسان، وأن يبرز دورها التنموي خاصة في المناطق العشوائية المتمثل في المساهمة في إنشاء مشروعات تنموية توفر فرص عمل وتعمل على مكافحة الفقر، والمساهمة في إنشاء مساكن لمحدودي الدخل وحماية البيئة عن طريق التوعية والحملات المختلفة الخاصة بالتشجير والنظافة وذلك بالتعاون مع الدولة والقطاع الخاص والجامعات، وان يتزايد الاعتماد على الشباب الذي يعد ركيزة أساسية ويمتلك القدرات لكن ينقصه التوجيه.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

1. إبراهيم ،محمد عباس. (2003).التنمية والعشوائيات الحضرية : اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية.الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية.
2. أبو السعود، نفيسة سيد.(1996).بعض قضايا الفقر والبيئة وارتباطها بالتنمية البشرية في مصر. سلسلة أوراق بحثية : تقرير التنمية البشرية في مصر.القاهرة : معهد التخطيط القومي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
3. أفندي،عطية حسين.(2000). شركاء التنمية : الحكومة والقطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 4(يوليو) ،102-125.
4. الحسيني، السيد.(1991). الإسكان والتنمية الحضرية في دراسة للأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة.(ط1). القاهرة: مكتبة غريب.
5. قنديل،أماني.(14،2005-16 مارس).دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الخامس للمجلس القومي للمرأة.القاهرة استرجعت في تاريخ 22 مايو 2009 من http://www.amanjordan.org/aman_studies
6. ليله، علي.(1993). الشباب العربي :تأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف. (ط2). القاهرة: دار المعارف.
7. مارتين، جورج، وآخرون.(2007). حالة سكان العالم 2007 : إطلاق إمكانات النمو الحضري، صندوق الأمم المتحدة للسكان.
8. مجلس الشورى.(د.ت).الإسكان والمرافق العامة والتعمير.استرجعت في تاريخ 15 نوفمبر،2009 من:.http://www.shoura.gov.eg/e0016.asp
9. مصطفى، مريم أحمد. (1998، 24-26 مارس). المناطق العشوائية : المفهوم والخصائص. بحث مقدم في المؤتمر السنوي السادس عشر للجمعية المصرية للطب والقانون، القاهرة.
10. نظمى، نعمات محمد، وآخرون.(12،2007-14 ابريل). تطوير وتنمية المناطق العشوائية كنموذج للإسكان المتوافق فى مصر دراسة حالة منطقة منشأة ناصر بالقاهرة. بحث مقدم في مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع، القاهرة.
11. وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.(2010، يناير). إعداد نظرة شاملة عن قضايا الإسكان ورصد التغيرات التي تطرأ على سوق الإسكان (مدينة طنطا).
12. وهدان، نادرة. وآخرون.(2006، ديسمبر).المنظمات غير الحكومية والتنمية في مصر : دراسة حالات، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية.(106). معهد التخطيط القومي

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Carolini,Gabriella.(2003,april,18).Background Paper of the Task Force on Improving the lives of Slums Dwellers. United Nations Development Programme (UNDP). Retrieved October 11th ,2008 from. http://www.unmilleniumproject.org/documents/t808apr18.pdf
2. Chognill, Charles.(1995). The Future of Planned Urban Development in The Third World : New Directions , in : Brain Aldrich & Ranvinder Sandhu.(eds). Housing The Urban

Poor(pp.405-421). London: Zed Books.
3. Dasgupta,Basab. Lall, Somik.(2006, august).Assessing Benefits of Slums Upgrading Programs in Second – Best Settings , World Bank Policy Research, Working Paper 3993. Retrieved December 11th ,2008 from http://www-wds.worldbank.org
4. Department of Economic and Social Affairs (United Nations).Directorate General for Development of Italy(2006,June,20) Fighting Urban Poverty : Which Participatory Approaches ?. Report of the World Urban Forum Side Event. Canada: Vancouver. Retrieved November 5th ,2009 from. http://www.eldis.org/upload/1/document/0708/Doc23116.pdf.
5. Huchzermeyer, Marie.(2006). Slums Upgrading Initiatives in Kenya within The Basic Services and Wider Housing Market : A Housing Rights Concern, Geneva: Centre on Housing Rights and Evictions. Retrieved October 8th ,2008 from http://www.cohre.org
6. Keywords and Concepts Associated With NGOs. Retrieved October,12,2008 from http://www.gdre.org/ngo keywords.html.
7. Lemma,Tsion.(2005, February). A Comparison of Methodologies For Monitoring Slum Conditions within Millennium Development Goals; The Case Study of Addis Ababa; Ethiopia. Netherlands International Institute for Geo-Information Science and Earth Observation. Retrieved december,5,2009 from. http://www.itc.nl/library/papers-2005~sc/upl/lema.pdf
8. Madbouly,Mostafa.(2005,November7-9).Egypt's National Slums Upgrading Policy, in : Cities Without Slum, Cities Alliance Public Policy Forum, Marrakech. Retrieved October ,10,2008 from http://www.citiesalliance.org/doc/events/2005/press-docs/nov-8/madboouly.pdf.
9. Maguizan,Mutizwa.Tebbal,F.(2004,august) Slums Challenge and Shelter Delivery Meeting the MDGs. Retrieved October ,11,2008 from. http://www.housing.gov.za/amchud/content/Discussion%Documents/AMCHUD-Paper%20on%20SUELTER.pdf.
10. Niented, Peter. Linden, Jan.(1988). Approaches to Low-income Housing in The Third World, in : Josef Gugler (ed.). The Urbanization of the Third World(127-140).Oxford: Oxford University Press.
11. Njamwea, Mercy.(2003,march). Upgrading Informal Settlement by Securing Public Spaces : Case Study of Informal Settlements in Blantyre City; Malawi. The Netherlands. International Institute For Geo-Information Science and Earth Observation. Retrieved

june,15,2008 from
http://www.itc.n.1/library/papers_2003~sc/upla/njamwea.pdf.
12. Rondinelli,Dennis.(1990).Housing The Urban Poor in Developing Countries. American Journal of Economic and Sociology.49(2).150-159.
13. Srinivas, Hari, ,(n.d.). Defining Squatter Settlements. Retrieved January,15,2007 from http://www.gdrc.org/uem/squatters/define-squatter.html.
14. Soliman, Ahmed.(1995). A Tale of Informal Housing in Egypt. in : Brain Aldrich & Ranvinder Sandhu (eds.), Housing The Urban Poor(pp.302-320). London: Zed Books.
15. Sethuraman, S.(1997,august). Urban Poverty and the Informal Sector : A Critical Assessment of Current Strategies. United Nations Development Programme. New York. Retrieved October ,11,2008 from
16. http://www.ilo.mirror.cornel.edu/public/english/employmen/Recom/eiiplpub/1998/urbpover.htm.
17. The International Committee of the Red Cross, NGOs. Retrieved October ,12,2008 from http://www.ncciraq.org/IMG/ppt/NGOs-definition.ppt.
18. Thompson,John. Mitlin, Diana.(1995). Participatory Approaches in Urban Areas : Strengthening Civil Society or Reinforcing the Status quo?. Environment & Urbanization.7(April).228-240. Retrieved October ,5,2009 from.
http://www.archidev.org/IMG/pdf/participatory_approaches_in_urban_areas.pdf
19. UN-Habitat.(2007 january,30-31).Slums : Past, Present and Future : The Critical Role of Policy.Retrieved October ,10,2008 from
http://www.unhabitat.org/download/docs/press_SG_visit_kibera07/SG%2014.pdf.
20. UN-Habitat United Nations (2003).Human Challenge of Slums : Global Report on Human Settlements 2003. London: Earth Scan Publications, Ltd. Retrieved june,10,2008 from http://www.unhabitat.org.jo/pdf/grsh.2003.pdf.
21. What is Urban Upgrading. Retrieved june,12,2008 from.
http://web.mit.edu/urbanupgrading/upgrading/whatis/what-is.html
22. World Bank.(2001, February). Urban Poverty Technical Notes. Retrieved October ,5,2008 from.
http://info.worldbank.org/etools/docs/liberary/166856/UCMP/Documents/urbanpovertytichnical.pdf